جامعة قاصدي مرباح – ورقلـــة –
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان :علوم اقتصادية،علوم التسيير،علوم تجارية
فرع علوم مالية و محاسبية، تخصص محاسبة وجباية

بعـــنوان :

فعالية الممارسات الجبائية في تدنية التكاليف الجبائية

دراسة حالة المديرية الجهوية للتأمين saa بورقلة

خلال الفترة الممتدة من 2013_2016

إعداد الطالبة: شطي كوثر

نوقشت واجيزت علنا بتاريخ: 2018/05/21

امام اللجنة المكونة من السادة:

د حجاج محمد الهاشمي	(أستاذ محاضر –جامعة ورقلة) رئيسا
الأستاذ : زرقون عمر الفاروق	(أستاذ مساعد –جامعة ورقلة) مشرفا و مقررا
د عتيق لعلا	(أستاذ محاضر –جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2017 / 2018

جامعة قاصدي مرباح – ورقلـــة –
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان :علوم اقتصادية،علوم التسيير،علوم تجارية
فرع علوم مالية و محاسبية، تخصص محاسبة وجباية

بعـــنوان :

فعالية الممارسات الجبائية في تدنية التكاليف الجبائية

دراسة حالة المديرية الجهوية للتأمين saa بورقلة

خلال الفترة الممتدة 2013_2016

إعداد الطالبة: شطي كوثر

نوقشت واجيزت علنا بتاريخ : 2018/05/21

امام اللجنة المكونة من السادة:

*د حجاج محمد الهاشمي	(أستاذ محاضر –جامعة ورقلة) رئيسا
د زرقون عمر الفاروق	(أستاذ مساعد –جامعة ورقلة) مشرفا و مقررا
د عتيق لعلا	(أستاذ محاضر –جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2017 / 2018

الإهداء :

إلى الذين أناروا لي الشموع لأشق سراديب الظلام:

أمي الحبيبة ، أبي الغالي ، إخوتي وأخواتي

إلى الذين ثاروا ضد سياط الظلم وقالوا: نعم لجزائرٍ حرّة

فكانت حياتهم ثمن الحريّة والسلام: الشهداء الأبرار

الى نصفي الآخر: سندي نور حياتي " فيصل "

الى من عشن معي كل اللحضات وشهدن معي كل مغامراتي صديقاتي

إلى كل من ساعدني وأرشدني وعلى الخير عاهدني فمنهم تعلمت أن الحياة إقدام في إقدام...

إلى الذين يحبهم قلبي ولم يذكرهم لساني أهدي هذا العمل المتواضع

كلمة شكر

الحمد لله الذي علمنا ما لمن نكن نعلم، و نشكرك اللهم ما أعطيتنا من النعم، باسم الله

الذي جعل نور العقول و علمنا.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

أولا و قبل كل شيء، نشكر الله عز و جل الذي وفقنا في إنهاء هذا العمل المتواضع، كما

أتقدم بخالص عبارات الشكر و العرفان و التقدير إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه

المذكرة، و أخص بالذكر الأستاذ المشرف: زرقون عمر الفاروق الذي لم يبخل عليا بعلمه و

نصحه و توجيهاته.

إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة أخص بالذكر الأستاذ الفاضل زرقون محمد والأستاذ بعيليش نورالدين

كما اتقدم بالشكر لاعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

كما لا أنسى الإقرار بالفضل لرئيس مصلحة المحاسبة والمالية لمؤسسة التأمين saa السيد أوبيرا محمد السعيد، والشكر لكل

موظفيها عن حسن

الاستقبال والمعاملة وروح التعاون التي يتصفون بها.

إلى كل دفعة 2018 محاسبة وجباية

إلى كل هؤلاء فائق التقدير والاحترام.

ملخص الدراسة :

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة أهمية تسيير الجبائي في تدنية التكاليف الجبائية في مؤسسات التأمين، وعلى هذا الأساس تطرقنا إلى مفاهيم نظرية حول التسير الجبائي والتكاليف الجبائية، وذلك بإعتبار التسيير الجبائي من أهم المتغيرات المؤثرة على سمعة المؤسسة ومدى تحقيق إستقرارها المالي، معتمدين في ذلك على أداتين أساسيتين هما المقابلة الشخصية ووثائق المؤسسة.

من خلال الدراسة توصلنا إلى ضرورة فتح معاهد ودورات تدريبية لممارسي مهنة الجباية للتعرف أكثر على الممارسات الجبائية، ورفع مستوى فهم التدنيات الجبائية وكيفية عمل الآليات الجبائية والتأثيرات على الأداء المؤسساتي وأن الكفاءات العلمية للمسير وتطبيق تسير جبائي محكم في المؤسسة يساهم بشكل كبير في تحقيق التحكم في التكاليف الجبائية في المؤسسة.

الكلمات المفتاحية : تسيير جبائي، تكاليف جبائية، مسيير جبائي، تشريع جبائي.تأمين

Résumé :

Cette étude à pour objectif de comprendre l'importance de la gestion fiscale dans la réduction des coûts fiscaux dans les institutions d'assurance, sur cette base, nous avons abordé des concepts théorique sur la gestion fiscale et les coûts fiscaux ,Comme étant l'un des facteurs ayant le plus d'impact sur la réputation de l'institution et sa stabilité financière. Notre étude est fondé sur deux outils de base: les entretiens personnels et la documentation institutionnelle.

Selon cette étude,il s'est avéré nécessaire d'ouvrir des établissements de formation pour les praticiens de la gestion fiscale pour apprendre davantage sur les pratiques fiscales et d'accroître leur niveau de compréhension des réductions des coûts fiscaux et des mécanismes de taxation et leur impact sur la performance institutionnelle.

A la fin, nous avons conclu que la compétence scientifique du gestionnaire fiscal et son application d'un système fiscal discipliné dvuans l'institution contribuent de manière significative au contrôle des coûts fiscaux au sein de la même institution.

Mot clés : gestion fiscale, Coûts fiscal. fiscal manager، législation fiscal , assurance.

.

قائمة المحتوات

المحتوى	الصفحة
لاهداء	I
الشكر	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الاشكال البيانية	VI
قائمة الملاحق	VII
قائمة الاختصارات والرموز	VIII
المقدمة	أ
الفصل الأول: الادبيات النظرية للتسيير الجبائي والتكاليف الجبائية	2
المبحث الأول: الإطار النظري للتسيير الجبائي	3
المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول الموضوع	14
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	20
المبحث الأول: الطريقة ومجتمع الدراسة	21
المبحث الثاني: التحليل المالي والجبائي للمؤسسة	24
المبحث الثالث: تحليل ومناقشة النتائج	34
الخاتمة	37
المراجع	40
الملاحق	43
الفهرس	55

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1 –1	جدول حساب الضريبة على الدخل الإجمالي	7
2–1	عقوبات الإيداع أوالتأخر في إيداع التصريحات	11
3–1	عقوبات النقص والغش في الوعاء	12
1–2	الخصائص المالية لمؤسسة التأمينsaa	22
2–2	الوضعية الجبائية لمؤسسة التأمين المديرية الجهوية بورقلة	25
3–2	التقييم المتعلق بكفاءات ومؤهلات المسير الجبائي	27
4–2	التقييم المتعلق بمعارف المسير الجبائي المرتبطة بالرقابة الجبائية	28
5–2	التقييم المتعلق بالضريبة على أرباح الشركاتIBS	28
6–2	التقييم المرتبط بالضريبة على الدخل الإجماليIRG	29
7–2	التقييم المرتبط بالرسم على القيمة المضافةTVA	29
8–2	التقييم المرتبط بالرسم على النشاط المهنيTAP	30
9–2	االتقييم المرتبط بتحقيق التحكم في التكاليف الجبائية داخل المؤسسة	31

قائمة الاشكال البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
1–2	الهيكل التنظيمي للمؤسسة الجهوية لتأمين saa بورقلة	**21**
2–2	تطور رقم الاعمال للمؤسسة للفترة من 2013 الى 2016	**23**
3–2	تطور تكاليف الإستغلال للمؤسسة للفترة من 2013 الى 2016	**23**
4–2	تطور راس المال للمؤسسة للفترة من 2013 الى 2016	**24**
5–2	تطور النتيجة الصافية خلال الفترة من 2013 الى 2016	**24**
6–2	تطور قيمة الرسم على النشاط المهني خلال الفترة من 2013 الى 2016	**25**
7–2	تطور قيمة الرسم على القيمة المضافة للفترة من 2013 الى 2016	**26**
8–2	تطور قيمة الضريبة على أرباح الشركات للفترة 2013 الى 2016	**26**
9–2	تطور قيمة الضريبة على الدخل الإجمالي للفترة 2013 الى 2016	**27**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان	الصفحة
01	القوائم المالية للمؤسسة مجال الدراسة خلال الفترة 2013 -2016	**44**
02	جدول حسابات المؤسسة مجال الدراسة خلال الفترة 2013 -2016	**51**

قائمة الاختصارات

الرمز	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
SAA	Société Nationale D’Assurance	**المديرية الوطنية لتأمين**
IBS	Impôt sur le Bénéfice des Sociétés	**الضريبة على أرباح الشركات**
IRG	Impôt sur le Revenue Globale	**الضريبة على الدخل الإجمالي**
TVA	Taxe sur Valeur Ajoutée	**الرسم على القيمة المضافة**
TAP	Taxe sur L’activité Professionnelle	**الرسم على النشاط المهني**

مقدمة

أ- **توطئة :**

تعد المؤسسة الاقتصادية كيان ينشط في وسط شديد التعقيد يتميز بعدم الاستقرار لذا وجب عليها التكيف مع هذا الوسط إذا أرادت الاستمرار ومن أهم هذه العوامل العامل الجبائي، والمتمثل في القوانين الجبائية التي تفرضها الدولة على المؤسسة الاقتصادية في شكل ضرائب تقوم بحمايتها، إذ أن العامل الجبائي يشكل خطر على المؤسسة إن لم تستطع مسايرته فقد يؤدي إلى إفلاسها، كيفية العوامل الأخرى الموجودة في محيطها كالمنافسين مثلا، وبالتالي يعتبر هذا العامل من أكبر الانشغالات بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية من حيث التكلفة، لأنه ينتج عنه تدفقات مالية خارجة من خزينة المؤسسة إلى خزينة الدولة وتدفقات مالية خاصة بتكلفة تسيير المخاطر الناجمة عن العامل الجبائي، أدى هذا إلى الضرورة والحاجة لخلق وظيفة تسييرية داخلية تختص بمزج مختلف السلوكيات القانونية والتشريعات الجبائية والعلوم التسييرية من أجل تدنية التكاليف الجبائية إلى أقل حد ممكن وفق ما تنص عليه مختلف التشريعات والقوانين وهذا هو ما يعرف بالتسيير الجبائي، ولا يتحقق ذلك إلا بتوكيل هذه المهمة إلى مسيرين يتمتعون بقدرات وكفاءات عالية تضمن لهم تحقيق أهدافهم المتمثلة في تعظيم الاستفادة من التحفيزات الجبائية مع تجنب الخطر الجبائي للمؤسسة (تحقيق الأمن الجبائي).

ب- **طرح الإشكالية:**

يعتبر التسيير الجبائي ممارسة قانونية تقوم بها المؤسسة في ظل احترام النصوص والتشريعات الجبائية، بالتالي ستقتصر دراستنا على مساهمة التسيير الجبائي في ترشيد التكاليف الجبائية من مصادر داخلية لأن المصادر الخارجية غير متحكم فيها وفي هذا الإطار يمكن صياغة الإشكالية التالية:

كيف تساهم فعالية الممارسات الجبائية في تدنية التكاليف الجبائية ؟

من خلال هذا التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل تلعب كفاءات ومؤهلات المسير الجبائي دورا في تقليل التكاليف الجبائية؟
2. كيف نحقق تحكم في التكاليف الجبائية؟
3. ما تأثير حجم نشاط المؤسسة على حجم التكاليف الجبائية؟

ت- **الفرضيات:**

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة وتساؤلاتها يمكن وضع الفرضيات التالية :

1. كفاءات ومؤهلات المسير الجبائي تمثل دورا هاما في تقليل التكاليف الجبائية.
2. تطبيق تسيير جبائي محكم في المؤسسة كفيل بتحقيق التحكم في التكاليف الجبائية.
3. زيادة حجم نشاط المؤسسة يساهم في زيادة حجم التكاليف الجبائية.

ث- **أسباب اختيار الموضوع:**

من بين الأسباب التي دفعتنا لاختيار الموضوع ما يلي:

- ❖ الميل الشخصي للجانب الجبائي؛

- ❖ تزويد المكتبة بمثل هذه المواضيع؛
- ❖ ابراز أهمية الموضوع بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛
- ❖ غياب الوعي بأهمية استخدام التسيير الجبائي كأداة لتحقيق الفاعلية؛

ج- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في كون أن التسيير الجبائي يمكن أن يلعب دورا فعالا في تخفيض التكاليف الجبائية للمؤسسة مما يؤدي إلى عدم تحملها أعباء إضافية كان بالإمكان تجنبها.

ح- أهداف الدراسة :

و بالنسبة للأهداف فسعت الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- البحث عن مجال قانوني مشروع و اتخاذه كبديل لتخفيف العبء الضريبي ودلك بالاستفادة من الامتيازات و الخيارات التي يقرها التشريع الجبائي؛
- توعية المؤسسات بأهمية التسيير الجبائي في خفض عبئ التكاليف الجبائية؛
- معرفة العامل الأساسي الذي يؤثر على التكاليف الجبائية؛

خ- **حدود الدراسة:**

الحدود المكانية: من أجل تسليط الضوء على واقع التسيير الجبائي في مؤسسات التأمين الجزائية ومحاولة ربط العلاقة بينه وبين التكاليف الجبائية ثم إختيار المؤسسة الوطنية لتأمين saa بورقلة كعينة تطبيق الدراسة.

الحدود الزمنية: من أجل معالجة الإشكالية المطروحة و الإجابة عن التساؤلات الفرعية تم الاعتماد على الفترة الزمنية المقدرة بأربع سنوات من أجل تحليل الوضعية المالية و الجبائية للمؤسسة، و فترة سنة واحدة من اجل تقييم انتظامها الجبائي.

د- **منهج البحث و الأدوات المستخدمة:**

- ❖ **المنهج:** تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في أغلب أجزاء القسم النظري، إضافة إلى استخدام دراسة الحالة في القسم التطبيقي لدراسة الموضوع (المقابلة الشخصية وتحليل الوثائق).
- ❖ **الأدوات المستخدمة:** على مستوى الجانب النظري، التطبيقي تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات كانت كالتالي:

- **المسح المكتبي:** من خلال الاطلاع على مجموعة من الكتب و المذكرات والوثائق الرسمية التي كان لها علاقة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الدراسة.
- **المقابلة:** من خلال طرح الأسئلة على الإطارات والمسيرين في المؤسسة.
- **دراسة الحالة:** وذلك للوقوف على حقيقة الممارسات الجبائية في تدنية على التكاليف الجبائية.
- وكذلك الاعتماد على مختلف التقارير والوثائق الخاصة بالمؤسسة؛

ذ- **مرجعية البحث:**

اعتمدنا في بحثنا على عدة مراجع مختلفة منها مذكرات الماجستير والمقالات والمحاضرات، بالإضافة إلى القوانين الجبائية من مختلف المصادر منها مكتبة الجامعة ومواقع الانترنت والاعتماد على المقابلة الشخصية، إضافة إلى الإطلاع على وثائق المؤسسة.

ر- **صعوبات الدراسة:**

واجهتنا عدة صعوبات في إعداد هذا البحث، فيما يتعلق ب:

- **الجانب النظري:** وجدنا صعوبة في الحصول على المراجع المتخصصة والمتعلقة بالتكاليف الجبائية.
- **الجانب التطبيقي:** واجهتنا صعوبة إيجاد مؤسسة للدراسة عليها نظرا لحساسية الموضوع.

ز- **هيكل البحث:**

من أجل معالجة إشكالية الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين اثنين بعد المقدمة حيث تناول في :

- **الفصل الأول:** مقسم إلى مبحثين مبحث أول تناول فيه مختلف المفاهيم الأساسية للتسيير الجبائي من حيث التعريف، الأهداف، المصادر و الحدود وأيضا تناول أهمية التسيير الجبائي في ترشيد التكاليف الجبائية من حيث عرض مختلف التكاليف جبائية التي تصرح بها المؤسسة، أما المبحث الثاني خصص لاستعراض الدراسات السابقة و محاولة إبراز أوجه التشابه و الاختلاف فيما بينها.
- **الفصل الثاني** : تم تخصيصه للدراسة الميدانية. حيث قسم لمبحثين، مبحث أول تضمن الطريقة و أهم الأدوات التي استعملت في الدراسة و المبحث الثاني خصص للتحليل المالي والجبائي للمؤسسة إضافة إلى اختبار مدى صحة الفرضيات و الخروج بأهم النتائج و الاستنتاجات التي تم استخلاصها من الدراسة مع مناقشتها و تحليلها.

لنصل في الأخير إلى خاتمة تضمنت مجموعة من النتائج والتوصيات .

الفصل الأول

الأدبيات النظرية للتسيير الجبائي والتكاليف الجبائية

تمهيد:

تكمن أهمية التسيير الجبائي كإحدى الطرق الإدارية المتبعة لتخفيض مبلغ الالتزام الضريبي وهذا بإتباع الإدارة إجراءات تساهم في تخفيض العبء الضريبي لتلك المؤسسات.

من أهم الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، تحمل أقل تكلفة جبائية، ولتحقيق ذلك يتطلب من المؤسسات الاقتصادية المعرفة الشاملة بالقوانين الجبائية وتأثيراتها على مختلف العمليات التي تقوم بها، وذلك من خلال التسسير الجيد لذي يقلل من التكلفة الجبائية التي تتحملها المؤسسة وغيرها من القرارات التي تتطلب وجود تسيير جبائي محكم، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل الذي تم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظري للممارسات الجبائية

المطلب الأول: الدراسات السابقة حول الموضوع

المبحث الأول : الأدبيات النظرية حول التسيير الجبائي

يحتوي هذا المبحث أولا على أهم التعاريف التي قدمت للتسيير الجبائي إضافة إلى أهدافه و حدوده ثم الانتقال للحديث عن أهميته في ترشيد التكاليف الجبائية، من خلال اختيار المؤسسة الشكل القانوني الخاص بها.

المطلب الأول: دراسة نظرية حول التسيير الجبائي

نتناول في هذا المطلب أهم المفاهيم و الأساسيات التي تخص التسيير الجبائي.

الفرع الأول: مفهوم التسيير الجبائي وأهم مميزاته

1- مفاهيم حول التسيير الجبائي

يعتبر التسيير الجبائي أحد فروع التسيير المالي و يقصد به إدراج العامل الجبائي في اتخاذ القرار، وذلك بهدف تمكين المؤسسة من الاستفادة من المزايا التي يطرحها التشريع الجبائي و تقليص الأعباء الضريبية إلى حدها الأدنى و ذلك من خلال قدرتها على استغلال الفرص و المزايا الضريبية التي يمنحها القانون و التحكم فيها، وكذلك البحث عن أحسن الطرق و الخيارات الجبائية و توظيفها لفائدة المؤسسة في ظل الالتزام بقواعد التشريع الجبائي.[1]

حسب Christine Collette فإن " التسيير الجبائى يعني، استخدام الضريبة التي تعتبر التزام قانوني للمؤسسة و استغلالها استغلالا ذكيا و جعلها في صالح المؤسسة"

كما يعرف التسيير الجبائي بأنه الاختيار من بين الاختيارات الجبائية المتاحة للمؤسسة مع الأخذ بالاعتبار:

- النصوص التشريعية الجبائية؛
- خصوصيات كل مؤسسة؛
- درجة المخطر الجبائي؛ [2]

حسب تعريف المدرسة الفرانكفونية فإن التسيير الجبائي هو آلية لتقليل التكاليف الجبائية في إطار الهامش الذي يسمح به القانون الجبائي، في حدود مبدأي عدم التعسف في استعمال الحق و التصرف غير العادي في التسيير، وهذا التعريف يقتصر فقط على التكاليف الجبائية، و هو يهتم بتقديم التقارير لإدارة المؤسسة من أجل تفادي الأخطار الجبائية الممكنة الوقوع.

أما بالنسبة لتعريف المدرسة الأنجلوسكسونية، التسيير الجبائي يهتم بكل التكاليف بما فيها التكاليف الجبائية و الأطراف المتعاقدة مثل : حملة الأسهم (المساهمين)، المدراء التنفيذيين، المدراء الماليين، المحللين الماليين، إدارة الضرائب، المجتمع، المراجعين ... الخ المعنية بالإفصاح عن مبلغ الضريبة (أي أنه لا يتعلق بالإدارة فقط).[3]

حسب Mouric cozian فان يعرف التسيير الجبائي على أنه الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة في المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، والتسيير الجبائي هو مزيج بين السلوك القانوني و الجبائي و علم التسيير و يتعلق بتسيير المتغير الجبائي في المؤسسة في جميع مراحل دورة حياتها و لذا هي تسعى إلى تعظيمه بدون الخروج عن الإطار القانوني.[1]

---

[1] زواق الحواس، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد القرار، الملتقى الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة الجزائر، 15\14 أفريل، 2009، ص 20.

[2] محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وآثاره على المؤسسات ، مذكرة ماجستير غير منشورة: كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة 2002 ،2003، ص4.

[3] صابر عباسي، محمد فوزي شعوبي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية دراسة لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة الجزائر، الباحث عدد 12 جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.

2- مميزات التسيير الجبائي:

يتميز التسيير الجبائي بالمميزات التالية:

المستوى الأدنى : ويتمثل في القواعد الأساسية لتحديد الضريبة (الحدث المنشأ، الوعاء، المعدل، التصريح، التسديد).

المستوى الأعلى : وهو ذلك المستوى الذي يربط بين الجباية من جهة وقانون الأعمال والقانون المحاسبي من جهة أخرى، بحيث على المسير الجبائي التعامل بالمستوى الأعلى إذ يترتب عليه تجاوز التطبيق البسيط للقواعد الضريبية و الانتقال إلى ربط جباية المؤسسة مع قانون الأعمال و القانون المحاسبي.[2]

"المسير الجبائي يهتم قبل كل شيء بالتوقع بالضريبة و كذلك البحث عن محيط جبائي مناسب يعتبر أقل تكلفة في إطار القانون الجبائي " من خلال هذا التعريف نستنتج أن للتسيير الجبائي ثلاث خصائص هي:[3]

- ✓ التوقع بالضريبة؛
- ✓ البحث عن الاختيار الجبائي الأمثل؛
- ✓ عدم وجود الغش الضريبي؛

أ- **التوقع بالضريبة** : بما أن الضريبة هي تكلفة يجب تسييرها بطريقة تساعد على التوقع بقيمتها عند إجراء الاختيار و بالتالي وجب على المؤسسة أن تعرف الحدث الجبائي في كل اختيار، لأن التسيير الجبائي لا يترك هناك مجال للحظ كما يجب تحديد قيمتها بالاستعانة بأدوات التحليل المساعدة.

ب- **البحث عن الاختيار الجبائي الأمثل** : التسيير الجبائي يعتبر تحليل مفصل للنصوص القانونية من أجل المفاضلة بين العديد من الاختيارات الجبائية التي يمنحها المشرع، و ذلك في حدود هامش الحركة التي يمنحها القانون، والخيار الجبائي يعني جميع الخيارات التي من شأنها تبديل النتيجة الجباية.

ت- **عدم وجود الغش الضريبي** : التسيير الجبائي وجد ليعمل في حدود القانون " هذه العبارة تجعل لا أحد يعتقد عدم مشروعية التسيير الجبائي، لأن وجد من أجل تقليل التكاليف الجبائية، لأن هذا التسيير يغير الخيار من وضعية التسيير الجبائي يعتبر تحليل مفصل للنصوص القانونية من أجل المفاضلة بين العديد من الاختيارات الجبائية التي يمنحها المشرع، و ذلك في حدود هامش الحركة التي يمنحها القانون، والخيار الجبائي يعني جميع الخيارات التي من شأنها تبديل النتيجة الجباية.

الفرع الثاني: أهداف ومبادئ التسيير الجبائي

1- أهداف التسيير الجبائي :

يهدف التسيير الجبائي لتحقيق الأهداف التالية:[4]

---

[1] صابر عباسي، محمد فوزي شعوبي، مرجع سابق، ص 117.

[2] محمد عادل عياض، مرجع سابق ، ص 4.

[3] صابر عباسي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر 2012\2011 ص 11، 12، 13، 14.

[4] صابر عباسي، مرجع سابق، ص 14، 15.

أ) **الأمن الجبائي** : التسيير الجبائي يرتبط بالحذر الخاص بمدى احترام مطابقة القرارات الجبائية للمؤسسة للقواعد الجبائية، التي قد تؤدي إلى الرقابة الجبائية على صحة و مصداقية التصريحات المقدمة من طرف المكلف، و هذا عند تطبيق القواعد الجبائية على حسابات المؤسسة والتي تظهرها القوائم المالية، و منه يجب عرض قوائم مالية موثوق بها باحترام القواعد الجبائية من أجل تحسين جودة المعلومات المحاسبية و المالية.

ب) **البحث عن الفعالية الجبائية** : القانون الجبائي يعطي للمؤسسة بعض الحرية أو هامش حركة يسمح لها بالحصول على الامتيازات الاقتصادية من أجل تعظيم الخيار، بالتالي يمكن القول أنه يساعد في عملية التحريض الجبائي بواسطة الخيارات القانونية، و يساعد المؤسسة على إمكانية الاختيار بين العديد من البدائل مثل الخضوع للرسم على القيمة المضافة أم لا، و طرق حساب الاهتلاك بأحسن خيار للمؤسسة للوصول إلى الفعالية الجبائية.

و النتيجة أن مراقبة الخيار الجبائي تعتبر من عوامل الفعالية، هذه الرقابة تؤدي من طرف المراجع الجبائي، الذي يقوم بمراقبة مدى تجسيد المؤسسة للمخطط الجبائي، للحذر من الأخطاء و سوء الاختيار، كما يقوم بقياس درجة الانحراف بين الفاعلية المحققة و المتوقعة أو من طرف خلية داخل المؤسسة معنية بحل المشاكل الجبائية، والفاعلية الجبائية تعني تمكين المؤسسة من الحصول على الامتيازات: الجبائية، المالية، التنافسية.

- **الفاعلية بواسطة الحصول على الامتيازات الجبائية** : البحث عن الامتيازات تعتبر من أسس البحث عن الفاعلية الجبائية، هذه الامتيازات توجد في العديد من الخيارات الجبائية الممنوحة للمؤسسة، هذه الخيارات تسمح بتخفيف الديون الجبائية.
- **الفاعلية بواسطة الحصول على الامتيازات المالية** : إن بحث المؤسسة عن الخيار الجبائي الأمثل يسمح لها بالحصول على الامتيازات المالية، لأن بطبيعة الحال الامتيازات الجبائية تتبعها امتيازات مالية، لأن الضريبة هي عبارة عن تكلفة لها تأثير مباشر على خزينة المؤسسة والتوازن المالي لها، مع الإشارة إلى أنه يوجد العديد من الامتيازات المالية ليست نتيجة الامتيازات الجبائية، لذلك يجب على المؤسسة تسوية الوضعية الجبائية من أجل تحسين الوضعية المالية لها.
- **الفاعلية بواسطة الحصول على الامتيازات التنافسية** : من أجل الحصول على مزايا تنافسية في السوق يجب على المؤسسة التحكم في التكاليف الجبائية على المستوى الوظيفي للمؤسسة فيما يتعلق بعلاقتها مع العملاء و الشركاء.

ج) **خدمة إستراتيجية المؤسسة** : من أجل الحصول على أحسن وضعية جبائية ملائمة يجب النظر إلى الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، وذلك بإدماج المتغير الجبائي في القرار التسييري، وبالتالي الفاعلية الجبائية هي مفهوم مرتبط بوضع أحسن الحلول الجبائية بالنظر إلى الأهداف الإستراتيجية العامة للمؤسسة.

2- **مبادئ التسيير الجبائي** :

2-1 **مبدأ الحرية في التسيير** : يعمل المسير الجبائي على الاختيار بين عدة بدائل متاحة قانونا و ذلك من خلال إدراكه للمزايا الضريبية التي يحققها هذا الاختيار، فالمكلف بالضريبة من خلال تسييره لأعماله من حقه أن يستفيد إلى الحد الأقصى من الامتيازات التي تسمح له الظروف بالاستفادة منها، و ذلك حسب مهارته في التعامل مع الجباية، فبمجرد البدء في تنفيذ هذا القرار التسييري يكتسب القوة القانونية تجاه إدارة الضرائب التي تعمل على احترام هذا الإجراء إذا كان لا يخالف التشريع المعمول به، أما إذا كانت الخيارات سيئة فلا يمكن تصنيفها على أنها نوع من التحايل الضريبي إلا إذا استطاعت إدارة الضرائب إثبات سوء

نية المكلف بالضريبة فحرية التسيير للمؤسسة تظهر جليا في حساب النتيجة الجبائية، والدور الذي تلعبه إدارة الضرائب، فالنتيجة الجبائية تحسب من خلال النتيجة المحاسبية بعد إجراء بعض التعديلات عليها، فدور إدارة الضرائب هنا هو التأكد من صحة النتائج من خلال مراجعة مختلف الوثائق المبررة للقيود المحاسبية المسجلة دون أن يكون لها الحق في الحكم على نوعية التسيير، و هذا هو جوهر مبدأ الحرية في التسيير.[1]

2-2 **مبدأ عدم التدخل في التسيير** : ليس للإدارة الضريبية أن تتدخل في نمط تسيير المؤسسة أو أن تنتقد خياراتها مادامت المؤسسة تفي بالتزاماتها القانونية .[2]

إذ أنه لا يحق للإدارة الجبائية التدخل في السياسات التمويلية للمؤسسة أو طريقة اهتلاكها لمعداتها ... الخ على سبيل المثال.

و قد أقر المشرع الجزائري بهذا المبدأ من خلال سماحه لإدارة الضرائب بممارسة حقها في : الاطلاع، الرقابة، التحقيق، المعاينة، بحيث تهتم كل هذه التدخلات بالنظر في الوثائق المختلفة سواء على مستوى إدارة الضرائب من خلال مراجعة التصريحات الدورية أو على مستوى محل المكلف بالضريبة عندما تقدر الإدارة ضرورة ذلك .[3]

الفرع الثالث :حدود التسيير الجبائي

رغم الحرية التي أقرها المشرع للمؤسسة في تسيير حياتها إلا أنه يجب أن يتم في ظل التقيد ببعض الحدود والتي تصنف إلى:[4]

الحدود القانونية : فعدم احترام التشريعات الجبائية في تسيير المؤسسة يعد تعسفا قانونيا، و من أبرز مظاهر التعسف التي يجب أن يتجنبها المسير :

- العقود والتصرفات القانونية التي تنجم عنها إخفاء تحقيق أو تحويل أرباح؛
- تشويه الطبيعة الحقيقية للعمليات كتخفيض قيم العقود و الصفقات؛
- التصرفات الوهمية كتظاهر المؤسسة بالقيام بعمليات خالية من كل حقيقة مثل تزييف العقود و الفواتير و المؤسسات الوهمية؛
- التستر من خلال عدم التوافق بين الفعل و العقد المقدم للإدارة، و العقد المنجز بين المؤسسة و باقي الأطراف مثل التصريح بمعاملة عقارية في شكل هبة رغم أنها تمت في شكل بيع؛
- استعمال أشخاص أو مؤسسات وسيطة لإخفاء المكلف الحقيقي؛

الحدود المالية : تجاوز المسير للحدود القانونية يعرض المؤسسة للخطر الجبائي الذي يرفع ديونها الجبائية بعدما كان الهدف تدنيتها.

المطلب الثاني : التكاليف الجبائية

نتطرق في هذا المطلب لأهم التكاليف الجبائية التي تصرح بها المؤسسة ومدى فعالية التسيير الجبائي في التحكم فيها.

[1] حميداتو صالح، دور المراجعة في تدنية المخاطر الجبائية، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2012، ص 96-97

[2] محمد عادل عياض، مرجع سابق ، ص 10

[3] مرجع السابق ، ص 11

[4] زواق الحواس، مرجع سابق ، ص 2-3

الفرع الأول : أهم التكاليف الجبائية التي تصرح بها المؤسسة بصفتها تاجر

تخضع المؤسسة لقواعد جبائية عادية بإعتبارها مكلفة بالضريبة، تعد هذه الضرائب والرسوم للمؤسسة كمايلي:

1. **الضريبة على الدخل الإجمالي(IRG):**

أ. تعريف الضريبة على الدخل الإجمالي صنف رواتب وأجور:

"تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي وتفرض على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة ".[1]

ب. **خصائص الضريبة على الدخل الإجمالي صنف رواتب وأجور :**[2]

- تطبق على دخل الأشخاص الطبيعين؛
- ضريبة سنوية: أي تستحق الدفع كل سنة على أساس الأرباح والدخول التي حققها المكلف بالضريبة؛
- ضريبة إجمالية: تقع على الدخل الإجمالي الصافي الذي يتحصل بعد طرح كل التكاليف المنصوص عليها من الدخل التام؛
- ضريبة وحيدة: أي تظم أو تشمل كل فئات الدخل؛
- ضريبة تصاعدية:حيث يتم حساب الضريبة بتطبيق سلم تصاعدي مقسم عللى شرائح من الدخول أي يسمح بتطبيق معدل تصاعدي بشكل يكون فيه العبئ الملقى على عاتق المكلف بالضريبة أكثر أهمية كلما زاد دخله؛
- ضريبة تصريحية: حيث توضع وتحصل هذه الضريبة عن طريق جداول وقوائم إسمية على أساس التصريح بالدخول المكتسبة من طرف المصرحين بها؛

ت. معدل الضريبة:

تحسب الضريبة على الدخل الإجمالي تبعا للجدول التصاعدي الآتي:

جدول رقم (1-1): جدول حساب الضريبة على الدخل الإجمالي

قسط الدخل الخاضع لضريبة (دج)	نسبة الضريبة
لا يتجاوز 120,000	%0
من 120,001 إلى 360,000	%20
من 360,001 إلى 1.440,000	%30
أكثر من 1.440,000	%35

المصدر: المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة للجمهورية الجزائرية سنة 2018 .

ث. تسديد الضريبة :

تعد الضريبة على الدخل الإجمالي هي ضريبة شهرية تقتطع من الأجور والتعويضات والمكافآت التي يتحصل عليها المستخدمون، أي ضريبة تقع على عاتق الأجراء والبنك مكلف فقط بجمعها، حيث يتم دفعها شهريا قبل 20 من الشهر الموالي.

[1] المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة للجمهورية الجزائرية سنة 2018 .

[2] صالح حميداتو، مرجع سابق، ص8 .

2. الضريبة على أرباح الشركات IBS:

أ. تعريف الضريبة على أرباح الشركات:

تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليها في المادة136 وتسمى هذه الضريبة بالضريبة على أرباح الشركات".[1]

ب. خصائص الضريبة على أرباح الشركات:[2]

- ضريبة سنوية: لأنها حسب مبدأ إستقلالية الدورات فإن وعائها يتضمن ربح سنة واحدة؛
- ضريبة وحيدة: لأن الأشخاص المعنويين ملزمين بدفع ضريبة واحدة على أرباحهم؛
- ضريبة نسبية لكونها تعتمد على معدل واحد يفرض على الربح الضريبي؛
- ضريبة عامة: لأنها شاملة لجميع الأرباح ، دون تمييز لطبيعتها؛
- ضريبة تصريحية: نظرا لأن المكلفين بها ملزمين على التصريح بالربح السنوي قبل 01 ماي من كل سنة.

ت. معدل الضريبة:

يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يلي:[3]

- 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع؛
- 23%بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري؛
- 26%بالنسبة للأنشطة الأخرى؛

ث. كيفية تسديدها من طرف المؤسسة :

تقوم المؤسسة بدفع أربعة أقساط خلال السنة، كما تعتبر هذه الأقساط كتسبيقات حيث تقوم بتسديدها تلقائيا دون سابق إنذار، وهذا خلال 20 يوما الأولى من الأشهر فيفري، أوت، نوفمبر من كل سنة، حيث يتم دفعها لقابض الضرائب المختلفة المؤهل لتحصيل هذه الضرائب.

كما أن المشرع الجبائي قد حدد أقساط هذه التسبيقات ب 1\5 أي خمس الضريبة المستحقة للسنة الماضية، اما في حالة ما اذا كان مبلغ التسبيقات المدفوع يفوق الضريبة المستحة، أو أن المؤسسة حققت خسارة خلال تلك السنة، وأثبتت ذلك فعلا ففي هذه الحالة يخصم الفائض المقدم الاداءات اللاحقة أو يتم ارجاع المبلغ لصالح المؤسسة، حسب المادة 364 : من قانون الضرائب المباشرة المعدلة بموجب المادة : 15 من قانون المالية لسنة 1995 اما طريقة الاخضاع ومعدلات الضريبة انظر الى قانون الضرائب المباشرة ورسوم المماثلة.

3 . الرسم على النشاط المهني TAP

أ. تعريف الرسم على النشاط المهني :

[1] المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة للجمهورية الجزائرية سنة 2018 .

[2] صالح حميداتو، مرجع سابق، ص10..

[3] المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة للجمهورية الجزائرية سنة 2018 .

هي عبارة عن ضريبة مستحقة على رقم العمال المحقق من طرف الشخص الطبيعي أو المعنوي باسم المستفيدين من الإيرادات الخاضعة للضريبة، حسب مكان ممارسة المهنة أو باسم المؤسسة الرئيسية عند الإقتضاء، وبإسم كل مؤسسة على أساس رقم الاعمال المحقق من طرف كل مؤسسة فرعية أو وحدة من وحداتها في كل بلدية من بلديات مكان.[1]

ب. الأساس الخاضع لرسم على النشاط المهني :

- بالنسبة للخاضعين للرسم على القيمة المضافة : رقم الأعمال بدون الرسم على القيمة المضافة؛
- بالنسبة لغير الخاضعين للرسم على القيمة المضافة : رقم الأعمال بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة؛

لتحديد الأساس الخاضع للضريبة، يجب الأخذ في الحسبان، التخفيضات المقدرة ب 30%، 50% و75%، المنصوص عليها في القانون لصالح بعض العمليات.

ت. **معدل الرسم على النشاط المهني :**

يحدد معدل الرسم على النشاط المهني ب 2%.

يخفض معدل الرسم إلى 1% بدون الإستفادة من التخفيضات بالنسبة لأنشطة الإنتاج.

فيما يخص نشاطات البناء والأشغال العمومية والريء تحدد نسبة الرسم ب 2% مع تخفيض بنسبة 25%.

يرفع معدل الرسم على النشاط المهني إلى 3%فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط لنقل المحروقات بواسطة الأنابيب.

ث. تسديد الرسم على النشاط المهني :[2]

يتعين على المؤسسة الدفع الشهري لهدا الرسم كما يجب عليها إبراز بوضوح جزء رقم الاعمال الدي يستفيد من التخفيض عند تطبيق الاحكام الخاصة ب، كما يجب دعم التصريح بجدول يتضمن كل المعلومات المتعلقة بالزبائن المتعاملين مع المؤسسة.

غير أنه يمكن التسديد ثلاثيا إذا كان رقم الأعمال السنوي يتراوح بين 50,000دج أو 80,000 دج (الدفعات المستحقة) أو بين 15,000 و30,000 دج بالنسبة للإيرادات المهنية، ففي هذه الحالة يتم الدفعات المستحقة خلال 20 يوما من الشهر الذي يلي الفصل المدني الدي تحقق خلاله رقم الأعمال أو الإيراد المهني الخام إرجع الى قانون الرسم على رقم الاعمال.

الفرع الثاني : أهم التكاليف الجبائية التي تصرح بها المؤسسة بصفتها مكلف حقيقي

هنا تقوم المؤسسة بتحصيل مختلف الضرائب بإعتبارها مكلف قانوني، فهي تعتبر وسيطا بين الدولة والمستهلك، حيث تصرح وتدفع الضريبة لخزينة الدولة، وأهم هذه الضرائب هي :

الرسم على القيمة المضافة TVA :

أ. تعريف الرسم على القيمة المضافة :[3]

يعتبر" رسم عام للاستهلاك ينطبق على العمليات التي تكتسي طابعا صناعيا، تجاريا أو طابعا حرفيي.

ب. الأساس الخاضع للرسم :

يشمل رقم الأعمال الخاضع للرسم : ثمن البضائع أو الأشغال أو الخدمات بما في ذلك كل المصاريف والحقوق والرسوم، بإستثناء الرسم على القيمة المضافة ذاته.

[1] المادة 151 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة للجمهورية الجزائرية سنة 2018 .

[2] المادة222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة للجمهورية الجزائرية سنة 2018.

[3] صالح حميداتو، مرجع سابق ،ص15 .

ت. معدلات الرسم على القيمة المضافة :

تتمثل معدلات الرسم على القيمة المضافة كالتالي :

- المعدل المخفض[1] : 9%
- المعدل العادي [2]: 19%

ث. تسديد الرسم على القيمة المضافة :

حسب المادة 76من قانون الرسم على رقم الاعمال فإنه على كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بعمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة أن يسلم أو يرسل قبل اليوم العشرون (20) من كل شهر او ثلاثي الى قابض الضرائب المختلفة الدي يوجد بمقره أو إقامته الرئيسية في دائرة اختصاصه كشفا يبين فيه العمليات الخاضعة للضريبة وتسديد الضريبة المستحقة في نفس الوقت حسب هدا الكشف.

غير أنه إذا كان مبلغ الرسوم الدي تستوجب الدفع الفوري أقل من الحقوق في العشرين يوما الأولى (20) التي تلي الثلاثي المدني، كما ان للمكلف بالضريبة في حالة ما لم يقم بأية عملية متعلقة بالرسوم على رقم الاعمال أن يقدم للاعوان المختصين بيانا يحمل عبارة "**لاشيئ** " ارجع إلى قانون الضرائب المباشرة ورسوم المماثلة.

الفرع الثالث : فعالية التسيير الجبائي

ان إلمام المسير بعناصر الضريبة المطبقة ثم دراستها بتمعن وادراجها في قراراته، كلها عوامل تمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها في ظل خضوع ضريبي اقل وبصفة قانونية، وهو ما يبرز فعالية التسيير الجبائي والتي تتجلى مظاهره في :[3]

أولا : تحسين الأداء الجبائي

فالمسير مطالب بمراقبة وتقدير العبء الجبائي ثم تقييم الاختيارات الجبائية التي تمنحها الأنظمة الجبائية ومحاولة الاستفادة منها قدر الإمكان في تعزيز قدرة التمويل للمؤسسة لأن عدم تمكين المؤسسة من الاستفادة من حرية جبائية ممنوحة يعتبر خطا تسييريا كما يتوجب على المسير استيعاب أن الضريبة هي تكلفة ويجب تسيرها كبقية التكاليف، وعليه أن لا يكتفي بالبحث عن أحسن حل جبائي فقط وانما يمتد بحثه الى كيفية تعظيم نتائج الاختيار الجبائي بانتقاء الإختيار الدي يضاعف الامتيازات المالية ويخفف العبء على المؤسسة ومن القرارات التي قد يتخذها لتحقيق ذلك :

- تخفيض النشاط الذي يخضع لتوقيع ضريبي مرتفع لتجنب الحد؛
- اختيار الطبيعة القانونية للمؤسسة والتي يتحقق معها اقل خضوع للضريبة وهكدا تمكن عملية ادراج العامل الجبائي في صناعة القرار من :
  - الحصول على الامتيازات الجبائية والمالية؛
  - ان انتقاء الاختيارات الجبائية يتم في اطار القانون مما يحقق الفعالية المالية والجبائية والقانونية؛
  - **ثانيا : تجنب الخطر الجبائي**

[1] المادة 21 من قانون الرسم على رقم الأعمال للجمهورية الجزائرية سنة 2018 .

[2] المادة 23 من قانون الرسم على رقم الأعمال للجمهورية الجزائرية سنة 2018 .

[3] زرقون محمد، مطبوعة موجه لطلبة ثانية ماستر،التسيير والمراجعة الجبائية للمؤسسات،ص73

وهو ما يصطلح عليه الأمن الجبائي فإجبارية الضريبة تجعل المؤسسة في وضعية عدم التوقع الجبائي مما قد يضعها موضع خطر جبائي يتمثل في تحملها تكاليف إضافية نتيجة عدم إلتزامها بالقواعد الجبائية أو عدم استيفائها لشروط الاستفادة من امتيازات جبائية منتقاة وأهم وضعيات هذا الخطر :

1- الإمتناع أو التأخر في إيداع التصريحات

حيث تلجا المصالح الجبائية إلى تقدير الأسس بطريقة تلقائية مع تطبيق العقوبات المالية المنصوص عليها.

2- الغش في التصريح

حيث يتم تعديل الاوعية الجبائية مع تطبيق العقوبات.

3- عدم مراقبة الاختيارات الجبائية

إن إنتقاء المؤسسة لاختيار جبائي ما بهدف الحصول على مزاياه المالية قد يتحول الى مصدر للخطر الجبائي عند عدم توفر شروط الاستفادة منه أو توقف المؤسسة في المرحلة ما عن تحقيق الشروط الضرورية للحصول عليه، ويترتب على ذلك إسقاط حق المؤسسة في الاستفادة من الامتياز واخضاعها للضريبة وتعرضها لعقوبات جبائية والتي تعد بمثابة تكاليف إضافية.

ومن حالات الخطر الجبائي حسب النظام الضريبي الجزائري التكاليف الإضافية التالية :

أ . التكاليف الإضافية المتعلقة بالتصريحات :

عقوبات عدم الإيداع والتأخر في إيداع التصريحات :

الجدول رقم (1_2) : عقوبات الإيداع أوالتأخر في إيداع التصريحات .

طبيعة التصريح	غياب التصاريح	التأخر في إيداع التصاريح
التصريح بالوجود	30,000 دج	30,000 دج
التصريح الشهري الموحد نموذج (G50) والتصاريح الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات.	إخطار المؤسسة لتسوية وضعيتها في أجل أقصاه شهر وعند عدم التجاوب تلجأ الإدارة إلى الفرض التلقائي لضريبة مع تطبيق زيادة 25% من الحقوق المستحقة كعقوبة وإصدار ورد يستحق فورا.	مدة التأخير لا تتجاوز الشهر تطبق عقوبة 10%على الحقوق المستحقة. مدة التأخير تتجاوز وتقل عن الشهرين تطبق عقوبة 20%. مدة التأخير تتجاوز الشهرين تطبق عقوبة25% تسديد متأخر للضريبة تطبق 10%كعقوبة مع إضافة 3% عقوبة شهر تأخير بداية من الشهر الثاني لتاريخ إستحقاق الضريبة دون تجاوز 25%
التصريحات التي تحمل عبارة لاشيء والمستفدين من إعفاء جبائي أو المحققين لخسارة.	/	مدة التأخير شهر : 2500 دج . مدة التأخير تتجاوز الشهر وتقل عن الشهرين : 5000 دج. مدة التأخير تتجاوز الشهرين : 10.000 دج

المصدر : زواق الحواس، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار .

الجدول رقم(1–3): عقوبات النقص والغش في الوعاء

عقوبات النقص في وعاء االخضاع	عقوبات الغش و التدليس في وعاء االخضاع
قيمة الحقوق المغفلة أقل أو تساوي 50.000 دج تكون 10% إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها يقل عن مبلغ 50.000 دج أو يساويه؛ 15% إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها 50.000دج ويقل عن 2000.00دج أو يساويه؛ 25% إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها يفوق 200.000دج؛	عند القيام بأعمال تدليسية تطبق زيادة موافقة لنسبة الإخفاء المرتكبة من طرف المكلف بالضريبة،توافق هذه النسبة حصة الحقوق التي تم إخفاؤها مقارنة بالحقوق المستحقة بعنوان نفس السنة؛ لا يمكن أن تقل هذه الزيادة عن 50 %وعندما لا يدفع أي حق تحدد النسبة بـ 100%؛ تطبق نسبة 100 % كذلك، عندما تتعلق الحقوق المتملص منها بالحقوق الواجب جمعها عن طريق الإقتطاع من المصدر.

المصدر: المادة 193 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة للجمهورية الجزائرية سنة 2018.

ب . التكاليف الناتجة عن اختيارات جبائية خاطئة :[1]

- يتعين على المكلفين بالضريبة الدين يستفدون من الإعفاء أو التخفيض في إطار نظام دعم الاستثمار ، إعادة إستثمار حصة من الأرباح الموافقة لهذه الإعفاءات أو التخفيضات في أجل 04 سنوات إبتداءا من تاريخ اختتام السنة المالية التي تخضع نتائجها لنظام تحفيزي ويترتب على عدم إحترام هذه الأحكام إسترداد التحفيز الجبائي مع تطبيق غرامة جبائية نسبتها 30%.
- وبشكل عام فان كل إنتقاء جبائي لا يلتزم بشروطه يترتب عليه استرجاع الامتيازات مع تطبيق العقوبات المحددة من قبل التشريعات الضريبية.

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع تسيير الجبائي وأهميته في ترشيد التكاليف الجبائية في المبحث الأول، سنحاول في هذا المبحث التعرض لأهم الدراسات التي تناولت موضوع التسيير الجبائي و التكاليف الجبائية إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة ما بين هاته الدراسات من حيث أوجه التشابه وأوجه الاختلاف فيما بينها.

المطلب الأول : قراءة للدراسات السابقة

تسنتطرق في هذا المطلب أهم المواضيع التي تناولت التسيير الجبائي والتكاليف الجبائية من الدراسات الحديثة نزولا إلى الدراسات القديمة.

الفرع الأول : الدراسات باللغة العربية :

- **دراسة فوزي شعوبي وصابر عباسي 2013.**[2]

تبلورت معالم السؤال الأساسي لهذا البحث على النحو التالي : " ما مدى أثر تسيير المتغير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية "

[1] حميداتو صالح، مرجع سابق،ص112.

[2] فوزي شعوبي وصابر عباسي، أثر التسسير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث عدد 12 جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2013.

الهدف من هذه الدراسة معرفة أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية من خلال القيام بممارسات مالية ومحاسبية ، بالإضافة إلى توضيح أهمية التسيير الجبائي وحدود وأهم مميزاته ، وذالك بتطبيق الدراسة على عينة من المؤسسات ، وإستعان في ذلك على مجموعة من الوسائل والأدوات الإحصائية وكانت نتيجة هذا المقال أن التسيير الجبائي لم يكن أداة فعالة في التأثير على المؤشرات المالية لعينة الدراسة .

- **دراسة حميداتو صالح 2012.[1]**

تدور إشكالية هذه الدراسة حول : إلى أي مدى يمكن أن تساهم المراجعة الجبائية في تدنية المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية؟

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية للمؤسسة الاقتصادية، لكون المراجعة إحدى الأدوات الفعالة التي يستعملها المسير لتقليص العبئ الجبائي إلى حده الأدنى وذلك بإستغلال المزايا التي يقرها التشريع الجبائي،استعمل المقابلة والإستبيان ودراسة حالة وذلك للوقوف على حقيقة دور المراجعة الجبائية في تدنئة المخاطر الجبائية.

توصل الى ان مصلحة المراجعة الجبائية تعمل على تقييم الخطر الجبائي والتسيير الجبائي للمؤسسة بتقديم إقتراحات وتوضيحات تخص تحسين إجراءات المراقبة الداخلية من الناحية الجبائية.

- **دراسة صابر عباسي 2012.[2]**

الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة تمحورت حول : مامدى أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

عالجت موضوع التسيير الجبائي وأثره عن الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية، من خلال القيام بممارسات مالية ومحاسبية في إطار الخيارات التي يمنحها المشرع لتحقيق أهدافها الإقتصادية، استعمل المنهج الوصفي في الفصل الأول والثاني عند عرض مختلف التعاريف خاصة بالموضوع، ومنهج دراسة الحالة والتفسيري في الفصل التطبيقي.

توصل الباحث من خلال دراسته التحليلية والقياسية إلى أن التسيير الجبائي يمارس في المؤسسات الإقتصادية ولكن بفعالية ضعيفة.

- **دراسة زواق الحواس 2005.[3]**

كانت إشكالية هذه المداخلة كالتالي : كيف يمكن إدراج العامل الجبائي في الوظيفة التسييرية لصناعة قرارات تمويلية سليمة ورشيدة من قبل المسير؟

تطرق الباحث في هذه المداخلة إلى مكاسب المؤسسة من خلال توظيف العامل الجبائي فصناعة القرار التمويلي من خلال الاشارة إلى الجوانب النظرية للتسيير الجبائي من حيث المفهوم الأسس والحدود، استعمل المسح الكتابي في دراسته من خلال وصف في استعمالات التسيير الفعال.

توصل إلى أن إدراج التسيير الجبائي يقدم اسهامات بارزة في ترشيد القرارات المالية وذلك من خلال التنوع في المصادر التمويلية وتدنية التكاليف.

---

[1] صالح حميداتو، دور المراجعة في تدنية المخاطر الجبائية، مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012 .

[2] صابر عباسي، أثر التسسير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسسير، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2012\2011 .

[3] زواق الحواس، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، الملتقى الدولي صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر ، 14\15 أفريل.

➢ **دراسة عادل عياض 2003.[1]**

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول : ماهو أثر النظام الجبائي على شركات الأموال وكيف لهذه الأخيرة تسيير جبايتها خدمة لأهدافها ودون الوقوع في التهرب أو الغش الجبائي.

تكمن أهمية الدراسة في إدراج العامل الجبائي ضمن محددات القرار في المؤسسة وأهم الآليات المتحكمة في عناصر اتخاذ النظام الجزائري وتأثيرها على شركات الاموال من خلال مقارنتها نظرتها في التشريع الفرنسي

توصل الباحث إلى أن التسيير الجبائي في المؤسسة أمر ممكن لأن يعتبر ممارسة معترف بها قانونيا.

الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

➢ **دراسة إيناس منشاوي 2015[2]**

الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة هي " ما هو تأثير تطبيق التسيير الجبائي في المجمعات الشركات على أداءها المالي ؟ " تم تنظيم و تقسيم هذه الدراسة على أساس تخصيص الجزء الأول من الدراسة لتحديد ممارسات التسيير الجبائي من قبل مجمعات الشركات بحيث تم تقسيمه إلى مبحثين، مبحث أول يتحدث عن مجمعات الشركات في تونس بحيث يتم تسليط الضوء على واقعها ووضعها القانوني والوزن الاقتصادي لها، أما المبحث الثاني يتمحور حول تحليل الممارسات المختلفة للتسيير الجبائي في مجمعات الشركات، و بالنسبة للفصل الثاني تم تخصيصه لدراسة تأثير ممارسات التسيير الجبائي على الأداء المالي و الجبائي لمجمعات الشركات، بحيث يتضمن مبحثين، مبحث أول خاص بالحديث عن الأداء المالي و الجبائي لمجمعات الشركات والمبحث الثاني خاص بالدراسة الميدانية و التحقق من صحة النتائج و الفرضيات الموضوعة في الدراسة.

➢ **دراسة أنيس مولحي 2006 .[3]**

تتمثل إشكالية البحث في : ماهي أهمية التسيير الجبائي للمؤسسة ؟

حيث قام بدراسة أثر التسيير الجبائي على اختيارات التسيير في المؤسسة، بالإضافة إلى تحليل التسيير الجبائي للضرائب المباشرة وغير المباشرة وطرق دفعها.

المطلب الثاني : مقارنة بين الدراسات السابقة

في هذا المطلب سنحاول استعراض أهم نقاط وأوجه التشابه والاختلاف ما بين الدراسة الحالية والدراسات التي سبق وأن تعرضنا لها في المطلب الأول.

الفرع الأول : أوجه التشابه

- ❖ معظم أو جل الدراسات السابقة تعرضت لمفهوم التسيير الجبائي من خلال ضبط مفهوم دقيق له وذكر أهم المبادئ التي يقوم عليها والأهداف الأساسية التي يسعى لتحقيقها؛
- ❖ توضيح الدور الفعال الذي يؤديه التسيير الجبائي داخل المؤسسة الاقتصادية وذكر أهم قواعد الأدوات المستخدمة فيه؛
- ❖ أغلب الدراسات تطرقت للجانب التشريعي للجباية من خلال ذكر أهم النصوص والقواعد المتعلقة بها؛

[1] محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير وأثره على المؤسسات ، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002 2003 .

[2] Ines menchaoui identification et impact des pratiques de gestionfiscale sur la performance fiscale des groupes, thèse en vue de l'obtention du titre de docteur en, de sociétés :une étude menée dans le contexte tunisien universite,sociétés» université de franche-comte ecole doctorale langages, espaces, temps, sciences de gestionle 15 janvier 2015, tunis el manar faculte des sciences economiques et de gestion de tunis .

[3] Anis mouelhi،La gestion fiscal de l'entreprise (cas de tunisie).Mémoire de fin d'étudier cycle spécialisé en finance publique option fiscalité ،IEDF،2006

- ❖ أغلب الدراسات تحدثت حول أهمية الاستعانة بالعامل الجبائي في اتخاذ القرار داخل المؤسسة الاقتصادية سواء تعلق هذا باختيار طريقة التمويل أو الخيارات الجبائية؛

الفرع الثاني : أوجه الاختلاف

- ❖ اختلاف المجتمع والعينة الخاصة بكل دراسة؛
- ❖ بالنسبة للدراسات التي تمحور موضوعها حول التسيير الجبائي اهتمت بشكل كبير بدراسة أثر عامل التسيير الجبائي على الأداء المالي للمؤسسات؛
- ❖ اختلاف الأدوات المستخدمة في طرق المعالجة في الدراسات؛
- ❖ اعتمدت الدراسات على مناهج بحث مختلفة منها المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة؛

خلاصة :

تعتبر الضريبة إلتزام يقتضي على المسير الإلمام بالتشريعات الجبائية وتوظيف ذلك في العملية التسييرية، فالمؤسسة الجزائرية تواجه إلتزامات ضريبية متعددة تجعلها معرضة إلى ارتفاع في التكاليف الجبائية، زد على هذا تعقد وعدم إستقرار النصوص التشريعية الجبائية الذي يولد المزيد من المخاطر التي تؤثر سلبا على إستقرار المؤسسة وتطورها.

فالتسيير الجبائي يلعب دورا فعالا داخل المؤسسة، فالمراد منه تخفيض الأعباء الضريبية إلى حدها الأدنى باستعمال الوسائل المشروعة قانونا في إطار حرية التسيير الجبائي للمؤسسة (مبدأ الحرية في التسيير) دون تدخل أو إعتراض الإدارة الجبائية لأن من أهم مبادئ التسسير الجبائي هو "عدم التدخل في التسيير "، وبما أن العلاقة بين إدارة الضرائب والمؤسسة قد تتولد عنها مخاطر جبائية تتجلى في التأخر أو عدم إيداع التصريحات وجب على المؤسسة تجاوزها والحد منها.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية والتطبيقية

تمهيد :

لغرض تدعيم الدراسة النظرية وإضفاء جانب تطبيقي على الموضوع، قمنا بإسقاط أهم العناصر النظرية على الواقع التطبيقي، من خلال دراسة دور التسيير الجبائي في تدنية التكاليف الجبائية لمؤسسة التأمين، وذلك من خلال الفترة (2013_ 2016) من أجل هذا ارتأينا إجراء دراسة تطبيقية على إحدى المؤسسات التأمين معتمدين في ذلك على أداتين أساسيتين هما المقابلة الشخصية مع المسؤولين الجبائيين في المؤسسة و الاطلاع على مختلف الوثائق الجبائية لها من أجل الوصول في نهاية المطاف إلى إظهار الدور الرئيسي الذي تقوم به الممارسات الجبائية في تدنية التكاليف الجبائية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة.

و لأجل تحقيق ذلك وقع اختيارنا على مؤسسة التأمين saa، المؤسسة الوطنية لتأمين، فقمنا بقياس حجم التسيير الجبائي الموجود داخل المؤسسة و ربطه بالمخاطر التكاليف التي تنتج عند غيابه عن طريق دراساتنا لكفاءات المسير الجبائي.

المبحث الأول : الطريقة ومجتمع الدراسة

بقصد الخروج بمجموعة من النتائج ومعالجة إشكالية الدراسة، سوف نوضح في هذا المبحث الطريقة والأدوات التي إعتمدنا عليها في الدراسة.

المطلب الأول : الطريقة المستخدمة في الدراسة

يتضمن هذا المطلب الطريقة المتبعة في الدراسة وذلك من خلال التعريف بمجتمع الدراسة وعينة الدراسة والأدوات التي تم إستخدامها فيها، ولمعالجة موضوع الدراسة تم الإعتماد على منهج دراسة الحالة في المؤسسة الجهوية لتأمين SAA بورقلة، و تم الإعتماد على مصدرين أساسيين لجمع المعلومات.

- **المصادر الأولية :**

بهدف معالجة الجانب التطبيقي لدراسة تم إختيار شركة التأمين saa الموجود مقرها في ورقلة، للوصول إلى نتائج تدعم دراستنا، ولإختبار مدى صحة الفرضيات، وسبب إختيارنا لها جاء نتيجة تعاون إطاراتها معنا من أجل إنجاز الدراسة ولأنها مؤسسة ذات طابع تجاري تمكنا من الحصول على مختلف التصريحات الجبائية وإجراء مقابلة شخصية معى إطاراتها.

- **المصادر الثانوية :**

تمت معالجة الجانب النظري للدراسة بالإعتماد على مراجع باللغة العربية والأجنبية، المتمثلة في مختلف الكتب ورسائل الماجستير، مداخلات، المقابلات، إضافة إلى مختلف النصوص التشريعية ومواقع الكترونية.

المطلب الثاني : مجتمع وعينة الدراسة

نظرا لكون إشكالية دراستنا تتمحور حول فعالية التسيير الجبائي في تدنية التكاليف الجبائية في مؤسسات التأمين، فقد تم تطبيق الدراسة على مؤسسة saa المديرية الجهوية بورقلة على مستوى مصلحة المحاسبة والمالية لصلته بموضوع الدراسة، وإختيارنا للمؤسسة جاء نظرا للتعاون الذي تلقيناه من طرف مختلف الإطارات والمسؤولين فيها وسهولة الحصول على مختلف الوثائق والتصريحات الجبائية.

أولا : تقديم المؤسسة

التعريف بمؤسسة التأمين saa :

أنشئت الشركة الوطنية لتأمين بعد الإستقلال بمقتضى قرار الإعتماد الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 1963 وهي شركة مختلطة جزائرية مصرية، وأصبحت شركة وطنية بتاريخ 27 ماي 1966 وذلك بعد صدور القانون رقم 66\129 المتعلق بتأميم الشركات الجزائرية لتأمين، وأصبحت الشركة الوطنية لتأمين شركة ذات أسهم برأس مال قدر سنة 2012 ب 1 مليار دينار جزائري.

التعريف بالمؤسسة الجهوية لولاية ورقلة :

تم إنشاءها منذ السبعينات كمندوبة تابعة لوحدة الإغواط وفي سنة 1990 إستقلت وحدة ورقلة عن وحدة الأغواط ، وكانت تضم 13 وكالة موزعة على أربع ولايات (ورقلة. غرداية. تمنراست. الوادي).

وفي منتصف سنة 2004 تم ضم وحدة الأغواط وبعض الوكالات التابعة لوحدة بسكرة إلى وحدة ورقلة أصبحت تسمى المديرية الجهوية لورقلة وهي تضم حاليا 25 وكالة.

الشكل (2–1) : الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية لتأمين saa بورقلة

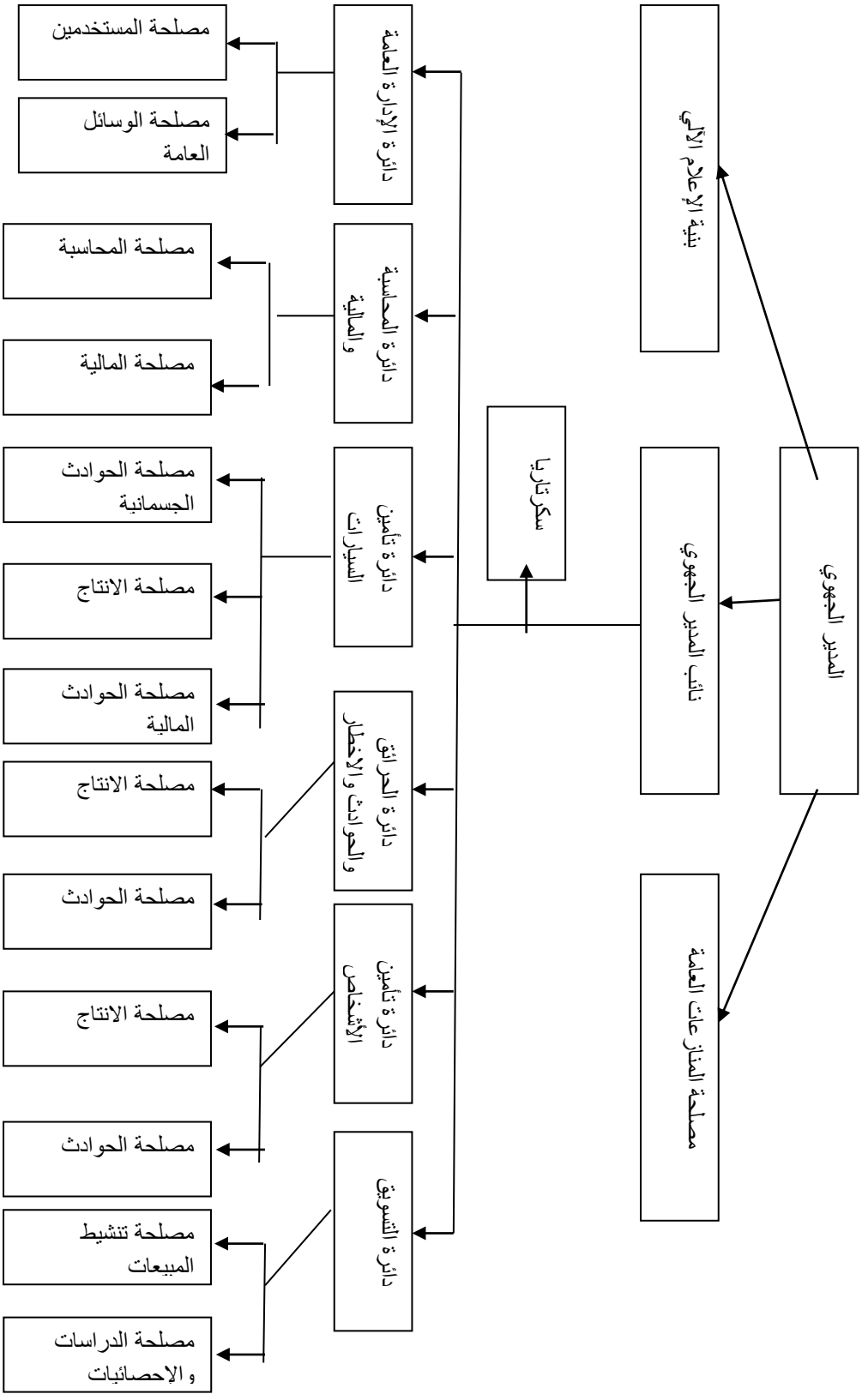

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة .

المبحث الثاني : التحليل المالي والجبائي للمؤسسة

في هذا المبحث سنقوم بتحليل الوضعية المالية والجبائية للمؤسسة داخل مؤسسة saa بورقلة، إضافة إلى التقييم المرتبط بسير العمليات داخل المؤسسة.

المطلب الأول : تحليل الوضعية المالية للمؤسسة

لتعزيز الدراسة الميدانية سنقوم بعرض وتحليل الوضعية المالية في المؤسسة عينة الدراسة، أردنا أن نلقي الضوء على الوضعية المالية لمؤسسة saa وهذا من خلال دراسة المكونات المالية لها خلال الفترة (2013 _ 2016)، وذلك من أجل معرفة تطور العناصر التي تشكل الوعاء الضريبي لمختلف الضرائب والرسوم التي تخضع لها المؤسسة وتتمثل هذه العناصر في : رقم الأعمال، تكاليف الإستغلال، النتيجة الصافية، رأس المال، والجدول الموالي يوضح تطور لأهم المؤشرات المالية لمؤسسة التأمين saa للفترة ممتدة من (2013 _ 2016) :

الجدول (2_1) : أهم المؤشرات المالية لمؤسسة التأمين saa (الوحدة مليون دج)

السنة	2013	2014	2015	2016
رقم الأعمال	23758	24336	24560	24690
تكاليف الإستغلال	8294	8563	10142	10740
رأس المال	20000	20000	20000	20000
النتيجة الصافية	3230	3228	3565	3387

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لمؤسسة .

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن رقم الأعمال عرف تطورات إيجابية منذ سنة 2013، حيث كان في سنة 2013 23758 مليون دج ليسجل سنة 2014 زيادة قدرت ب578 مليون دج أي بنسبة 4%، وفي سنة 2015 بلغ رقم الأعمال 24560 مليون دج بفارق زيادة قدرت ب224 مليون أي بنسبة1% ، ليستمر الإرتفاع في رقم الأعمال في سنة 2016 حيث بلغ 24690 مليون دج، زادت بقيمة 130 مليون دج وبلغت نسبة الزيادة ب0,5 %. والشكل البياني الموالي يوضح تطور رقم الأعمال للفترة من 2013 إلى 2016.

الشكل رقم (2_2) : تطور رقم الأعمال للفترة من 2013 إلى 2016

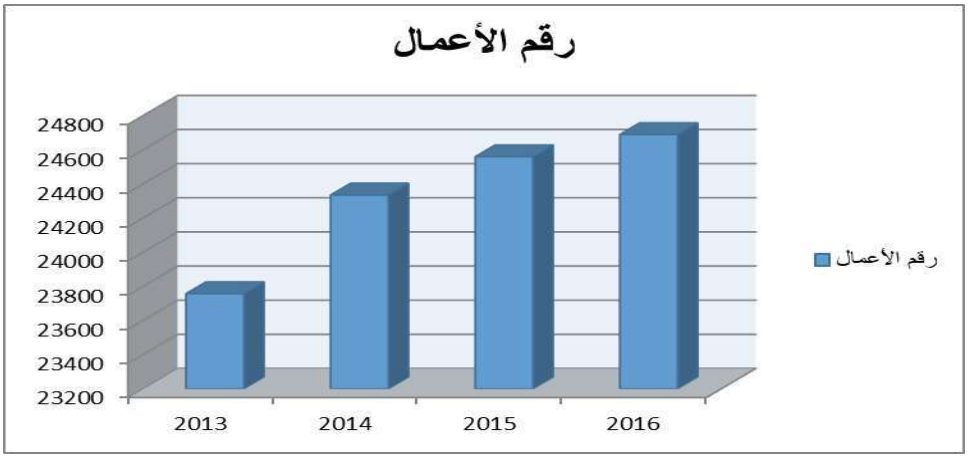

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

عرفت التكاليف التي تحملتها المؤسسة زيادة على مدار الأربع سنوات حيث كانت في سنة 2013 8294 مليون دج، ثم زادت خلال السنة الموالية بنسبة 3% ، وفي سنة 2015 زادت قيمة التكاليف بنسبة كبيرة مقارنة بسنة 2014 حيث قدرت التكاليف بمبلغ 1579 مليون دج أي بنسبة 18%، وإستمرت هذه التكاليف بالإرتفاع الطفيف إلى غاية سنة 2016.

ويعود هذا الإرتفاع للأسباب التالية :

- الزيادة في عدد المؤظفين؛
- توسيع شبكة الإستغلال؛

والشكل البياني الموالي يوضح تطور تكاليف الإستغلال للفترة من 2013 إلى 2016.

الشكل رقم (2_3): تطور تكاليف الإستغلال خلال الفترة من 2013 إلى 2016

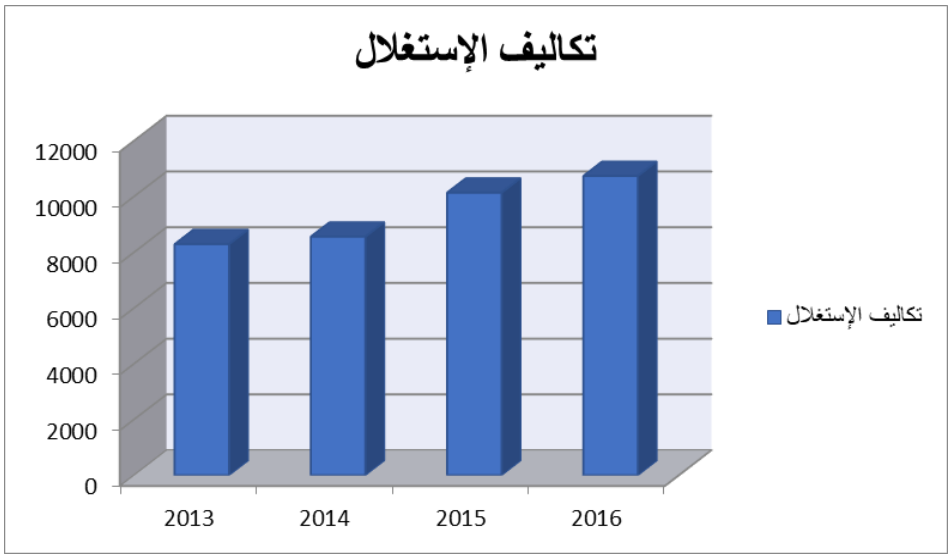

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

أما بالنسبة لنتيجة الصافية فقد سجلت سنة 2014 ماقيمته 3228 مليون دج، أي إنخفاض طفيف قدر ب 2 مليون دج، وفي سنة 2015 زادت بقيمة 337 مليون دج أي بنسبة 10% مقارنة بالسنة السابقة، وفي سنة 2016 سجلت النتيجة الصافية تراجع كبير ويعود هذا التراجع نتيجة الإرتفاع في تكاليف الإستغلال.

والشكل البياني الموالي يوضح تطور النتيجة الصافية للفترة من 2013 إلى 2016.

الشكل رقم (2-4): تطور النتيجة الصافية خلال الفترة من 2013 إلى 2016

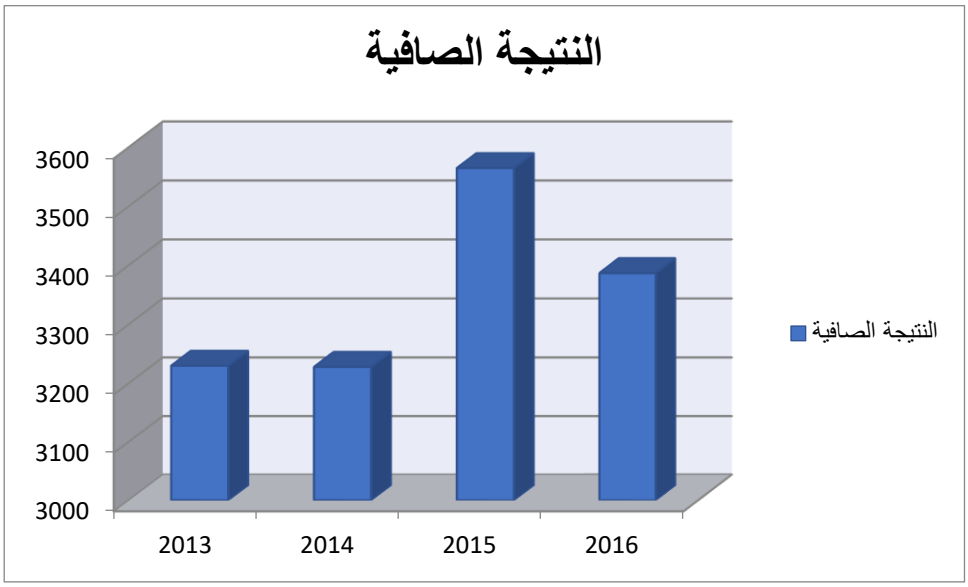

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

بخصوص رأس المال لم يشهد أي تغير منذ 2013 .

الشكل رقم (2_5) : تطور رأس المال خلال الفترة من 2013 إلى 2016

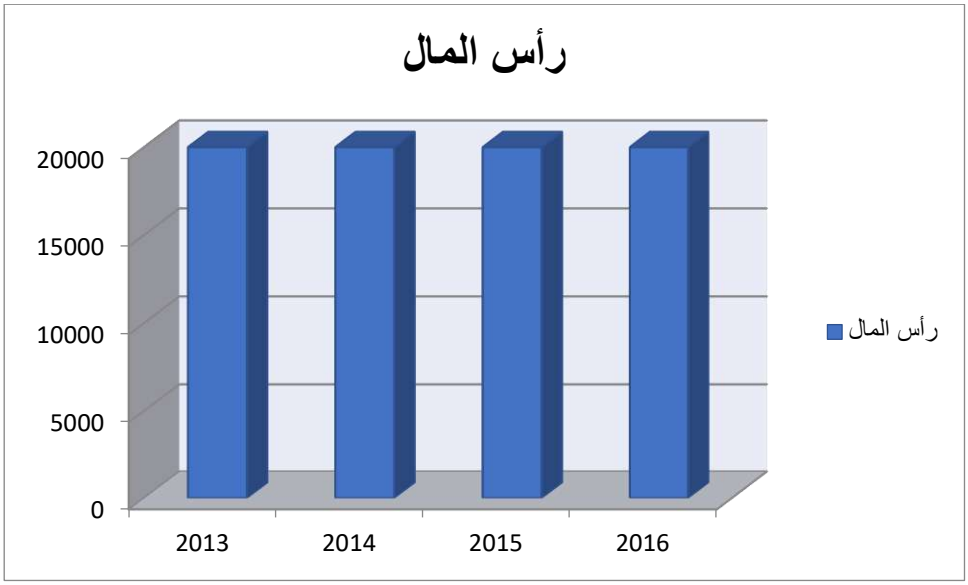

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

المطلب الثاني : تحليل الوضعية الجبائية للمؤسسة

من خلال الجدول التالي نوضح جميع الضرائب والرسوم المدفوعة في مؤسسة التأمين Saa للفترة بين (2013 -2016)

جدول رقم (2_2): الوضعية الجبائية لمؤسسة التأمين المديرية الجهوية بورقلة (الوحدة : مليون دج)

البيان	2013	2014	2015	2106
الرسم على النشاط المهني	24	25	25	23
الرسم على القيمة المضافة	204	173	199	188
الضريبة على أرباح الشركات	**838**	**967**	**880**	**880**
الضريبة على الدخل لإجمالي	23	25	26	25

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم الجبائية للمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن الرسم على النشاط المهني سجل إنخفاض وإرتفاع خلال السنوات الأربع، بحيث كان في سنة 2013 24 مليون دج، وفي سنة 2014 تم تسجيل زيادة معتبرة بلغت 1 مليون دج بنسبة زيادة مقدرة 4%، ليبقى ثابت خلال سنة 2015، وبالنسبة لسنة 2016 تراجع الرسم على النشاط المهني للمؤسسة بنسبة 8% قدرت قيمة الإنخفاض ب 2 مليون دج، والشكل البياني الموالي يوضح تطور قيمة الرسم على النشاط المهني للفترة من 2013 إلى 2016.

الشكل رقم (2 _ 6) : تطور قيمة الرسم على النشاط المهني خلال الفترة من 2013 إلى 2016

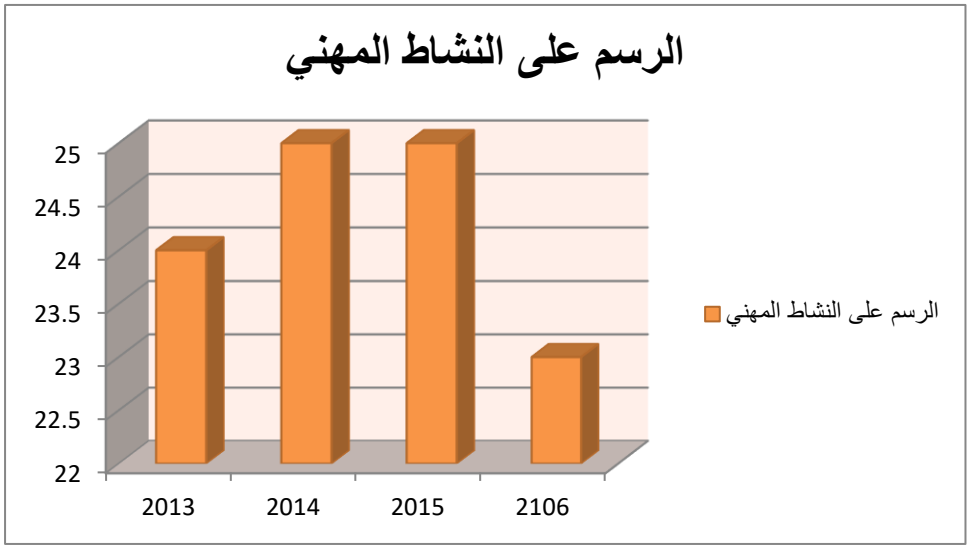

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم الجبائية للمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن الرسم على القيمة المضافة عرفت تذبذبات خلال هذه السنوات، ففي سنة 2013 قدر ب204 مليون دج، ليسجل إنخفاض في سنة 2014 بنسبة 15% قدر ب31 مليون دج، وفي سنة 2015 سجل زيادة قدرت ب 26 مليون دج بنسبة 15%، ليستمر بالتراجع في سنة 2016 حيث بلغت قيمة الرسم على القيمة المضافة في هذه السنة 188 مليون دج نسبة إنخفاض 5%، والشكل البياني الموالي يوضح تطور قيمة الرسم على القيمة المضافة للفترة من 2013 إلى 2016.

الشكل رقم (2-7) : تطور قيمة الرسم على القيمة المضافة خلال الفترة من 2013 إلى 2016

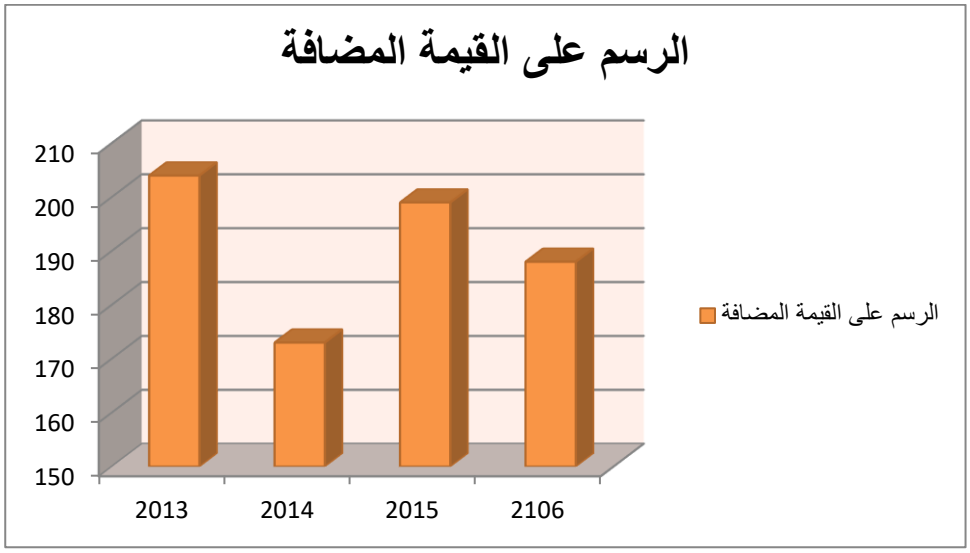

المصدر : بالإعتماد على القوائم الجبائية للمؤسسة

بالنسبة لضريبة على أرباح الشركات بلغت قيمتها في سنة 2013 838 مليون دج، ليسجل زيادة في سنة 2014 ارتفاع بسبب زيادة مداخيل المؤسسة وعدم إنخفاض تكاليف الإستغلال وبلغت قيمة الزيادة 129 مليون دج أي بنسبة 15%، ثم عرفت ثبات نسبي خلال الفترة من 2015 _2016 مقدرة ب 87 مليون دج نسبة 9%، والشكل البياني الموالي يوضح تطور قيمة الضريبة على أرباح الشركات للفترة من 2013 إلى 2016 :

الشكل رقم (2-8) : تطور قيمة الضريبة على أرباح الشركات خلال الفترة من 2013 إلى 2016

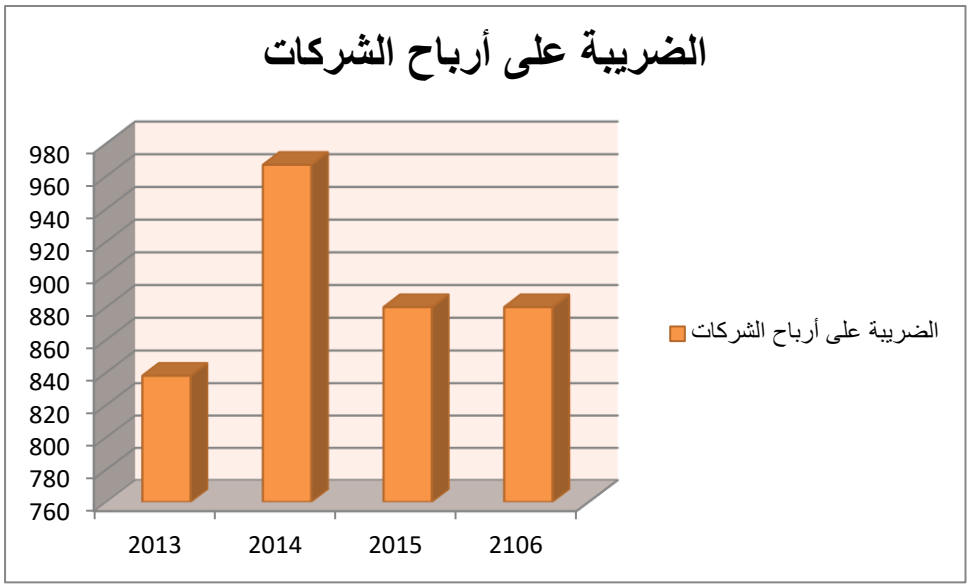

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم الجبائية للمؤسسة

بالنسبة لضريبة على الدخل الإجمالي سجلت إنخفاض وإرتفاع خلال السنوات الأربع، والشكل البياني الموالي يوضح تطور قيمة الضريبة على أرباح الشركات للفترة من 2013 إلى 2016.

الشكل رقم (2–9) : تطور قيمة الضريبة على الدخل الإجمالي خلال الفترة من 2013 إلى 2016

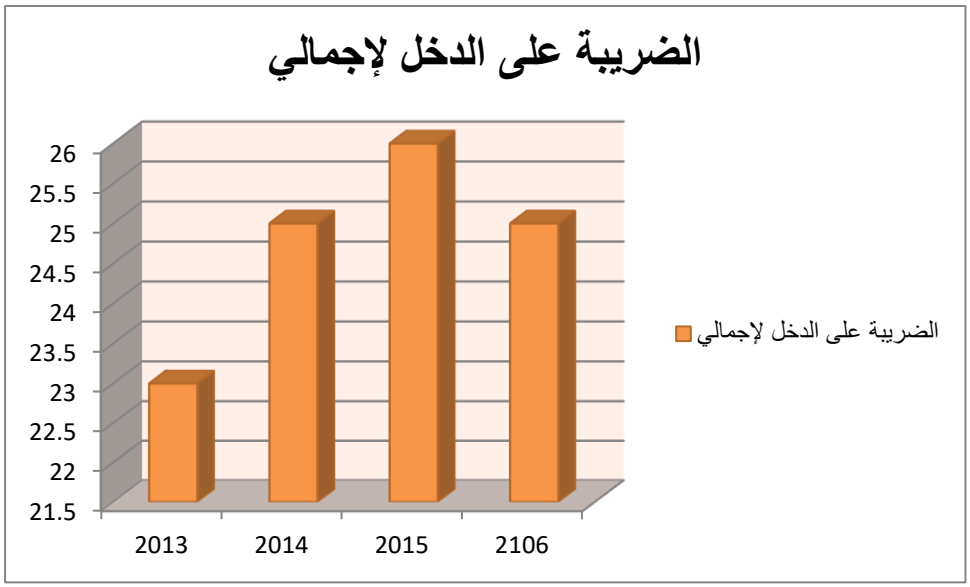

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم الجبائية للمؤسسة

المطلب الثالث : تقييم الوضعية الجبائية للمؤسسة saa ورقلة

سنحاول من خلال هذا المطلب تقييم الوضعية الجبائية للمؤسسة من خلال طرح بعض الأسئلة على القائمين بالأعمال المحاسبية والجبائية ، وتعليق على أسئلتهم من أجل الوصول إلى إجابات تدعم دراستنا.

الفرع الأول : التقييم المتعلق بالمسير الجبائي

يهدف هذا التقييم إلى التعرف على المؤهلات والمعارف التي يمتلكها المسير الجبائي في التحكم على العمليات الجبائية للمؤسسة، وتتمثل على شكل أسئلة قمنا بطرحها على المسؤول، ولإختبار صحة الفرضية قمنا بإجراء مقابلة معى السيد أوبيرا محمد السعيد رئيس مصلحة المالية والمحاسبة، يوم 22 أفريل 2018 والأسئلة كانت كالتالي :

جدول رقم (2–3) : التقييم المتعلق بكفاءات ومؤهلات المسير الجبائي

السؤال	الجواب
1. ما هي الشهادة المتحصل عليها و في أي اختصاص؟	الشهادة المتحصل عليها ماستر مالية مؤسسات
2. هل سبق لك أن قمت بدورات تكوينية في المجال الجبائي؟	نعم قمنا بتربصات وأيام دراسية في الجباية وفق قوانين مالية لكل سنة
3. من منظورك الشخصي ما هي الشروط الواجب توفرها حتى يكون العمل ناجح ،مثالي،ومتقن ؟	من أسباب إنجاز العمل بطريقة جيدة وفي الوقت المحدد لابد من وضع استراتيجية عمل منظمة.
4. عند انجاز مهامك هل تسطر لنفسك برنامج عمل تقوم من خلاله بإدارة وقتك ؟	الفهم الجيد للقوانين والتعليمات الإدارية والهدف المراد منه
5. هل تقوم بالاطلاع و متابعة قانون المالية السنوي لأهم الضرائب أم لا ؟	نعم بالتأكيد لأن قانون المالية يطرأ عليه تعديلات ولابد للمسير أو المحاسب مواكبة التعديلات.

6. ما هو النظام الضريبي الذي تخضع له مؤسستكم ؟ و ما هي مجمل الضرائب المفروضة عليها ؟	النظام الحقيقي . الضرائب والرسوم المطبقة هي : TAP-IRG-IBS-TVA-
7. ما هي الامتيازات الجبائية التي يوفرها القانون لكم ؟	لا توجد امتيازات جبائية

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على المقابلة والأسئلة الشفهية

نلاحظ من خلال أجوبته أنه من أصحاب الإختصاص فهو متحصل على شهادة ماستر مالية مؤسسات ، ويمتلك مستوى عال من المؤهلات لأنه يقوم بتربصات وأيام دراسية في الجباية كل سنة ، وهو شخص منظبط ومتفاني في أداء عمله من خلال وضع استراتيجية عمل منظمة بطريقة جيدة وفي الوقت المحدد، نتوقع أن ذلك يساعد في تسيير الجيد داخل المؤسسة.

جدول رقم (2-4) : التقييم المتعلق بمعارف المسير الجبائي المرتبطة بالرقابة الجبائية

السؤال	الجواب
1. من منظورك الشخصي ما هي الأسباب التي تؤدي إلى تعرض المؤسسة لرقابة جبائية؟	الغش الضريبي وعدم إفصاح في التصريحات الجبائية
2. ما هي أنواع الرقابة الجبائية التي يمكن أن تخضع لها المؤسسة ؟	الرقابة تكون على مستوى مركزي في المديرية العامة كون المؤسسة تابعة إلى فرع جباية المؤسسات الكبرى
3. ما هي الضمانات التي تمنحها إدارة الضرائب للمؤسسة عند حدوث رقابة جبائية ؟	ضمان هو الرقابة بكل شفافية ومصداقية

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على المقابلة والأسئلة الشفهية

نلاحظ من خلال إجابته أنه يملك معلومات لا بأس بيها حول موضوع الرقابة الجبائية، إلا أنه يجهل أغلب الضمانات الممنوحة للمؤسسة عند تعرضها لرقابة جبائية (حق الإستعانة بمستشار جبائي، تحديد مدة إجراء التحقيق ...الخ)، بالتالي هذا ما يؤدي إلى تعرض المؤسسة إلى تعسف من قبل الإدارة الجبائية في حالة حدوث رقابة.

جدول رقم (2-5) : التقييم المتعلق بالضريبة على أرباح الشركات IBS

السؤال	الجواب
1. من هم الأشخاص الخاضعون للضريبة على أرباح الشركات ؟ ما هي المؤسسات الخاضعة اختياريا و المؤسسات الخاضعة إجباريا ؟	الشركات ذات الأسهم وذات الطبيعة المعنوية والخاضعة إختياريا الأشخاص والمساهمة
2. كيف يتم حساب الضريبة على أرباح الشركات ؟	الربح الجبائي = الربح المحاسبي+ الأعباء الغير قابلة للخصم – الأعباء القابلة للخصم IBS= الربح الجبائي x 26 %

3. كيف يتم تحديد الإيرادات ؟	من خلال الإرادات التي تدخل في الانشاط وإيرادات خارج الإستغلال
4. ما هي المعدلات المطبقة في حساب الضريبة على أرباح الشركات ؟	أشغال البناء 19 الإنتاج 23 الخدمات 26
5. ما هي الالتزامات المفروضة على المكلفين بالضريبة على أرباح الشركات ؟	دفع الميزانية الجبائية قبل 30 أفريل وسك المحاسبة

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على المقابلة والأسئلة الشفوية

من خلال إجابته لاحظنا أنه ذو دراية كبيرة حول الضريبة على أرباح الشركات، يمكن القول أن نسبة المعرفة في مجال الجبائي المتعلق بالضريبة على أرباح الشركات جيدة.

الجدول رقم (2–6) : التقييم المرتبط بالضريبة على الدخل الإجماليIRG

السؤال	الجواب
1. من هم الأشخاص الخاضعون للضريبة على الدخل الإجمالي حسب نظام الاقتطاع من المصدر ؟	كل شخص طبيعي ومعنوي له دخل
2. كيف يتم حساب وعاء الضريبة على الدخل الإجمالي صنف مرتبات و أجور ؟	الأجر الخاضع =أجرة المنصب + السلة + الصندوق + النقل= 2%اشتراك الضمان
3. ماهو السلم المستعمل في حساب ؟	حسب نظام الشرائح
4. كيف يتم التصريح بها ؟	من خلال وثيقة G50

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على المقابلة والأسئلة الشفوية

من خلال إجابته في هذه النقطة استنتجنا أنه لا توجد مشاكل على مستوى الضريبة على الدخل الإجمالي صنف رواتب وأجور وهذا بفضل الدورات التكوينية التي قام بها في هذا المجال.

الجدول رقم (2–7) : التقييم المرتبط بالرسم على القيمة المضافة TVA

السؤال	الجواب
1. ما هي العمليات التي تخضع للرسم على القيمة المضافة ؟	كل العمليات التجارية سواء بيع أو شراء
2. ماهي الحالات التي يسترجع فيها الرسم على القيمة المضافة TVA ؟	عندما يتعلق الأمر بعمليات التصدير والأشغال والخدمات وغيرها التي لم تستفد من حسم القيمة المضافة
3. ما هي عمليات تسوية الرسم على القيمة المضافة	الحسم المادي يتمثل في حسم الرسم المقيد في فواتير الشراء

(الاسترجاع و الحسم)؟	والخدمات وغير ذلك من الرسم المقبوض من الطرف الأخر ويقوم بعدها بتسديد الباقي للخزينة

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على المقابلة والأسئلة الشفوية

من خلال إجابته فيما يخص الرسم على القيمة المضافة جيدة حيث لها أثر إيجابي على الإنتظام الجبائي.

الجدول (2–8) : التقييم المرتبط بالرسم على النشاط المهني TAP

السؤال	الجواب
1. ما هي العمليات التي تخضع للرسم على النشاط المهني ؟	رقم الأعمال المحدد
2. ما هي معدل الرسم على النشاط المهني الواجب دفعه ؟ وكيف يتم حسابه ؟	معدل الرسم على النشاط المهني 2% يتم حسابه: 2%من رقم أعمال المحقق خلال السنة خارج الرسم .
3. كيف يتم التصريح به ؟	وثيقة G50

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على المقابلة والأسئلة الشفهية

من خلال أجوبته فيما يخص الرسم على نشاط مهني نلاحظ بأنه لايوجد خطر ضريبي محتمل، لكونه يمتلك معارف جبائية.

التعليق العام على جداول سابقة :

من خلال الأجوبة السابقة لاحظنا أن المسير الجبائي شخص مؤهل ومنظبط ذو كفاءة جيدة، لكونه من أصحاب الإختصاص ، إضافة إلا أنه يقوم بدورات تكوينية في مجال الجباية فهو مطلع على مختلف المستجدات وحريص على أداء عمله والمهام المكلفة إليه في وقتها، إضافة إلا أنه يملك رصيد معرفي من ناحية الضرائب والرسوم لأنه أجاب عن أسئلة الموجه إليه بدقة وتلخيص، لكن فيما يتعلق بالأسئلة الخاصة برقابة جبائية لم تكن دقيقة نوعا ما، إضافة إلى عدم درايته بكافة الحقوق الممنوحة للمؤسسة عند حدوث رقابة جباية ويمكن ذلك عائد إلى كون الرقابة تتم على مستوى مركزي.

من خلال النتائج المتوصل إليها نثبت صحة الفرضية الأولى " كفاءات ومعارف المسير الجبائي تمثل دورا هاما في تقليل التكاليف الجبائية " .

الفرع الثاني : التقييم المتعلق بتحقيق التحكم في التكاليف الجبائية داخل المؤسسة

في هذا الفرع سنحاول إختبار صحة الفرضية الثانية " تطبيق تسيير جبائي محكم في المؤسسة كفيل بتحقيق التحكم في التكاليف الجبائية "، حيث تعتبر هذه الوظيفة وسيلة أمان للمؤسسة لأنها تساهم في تدارك الأخطار من خلال إكتشافها ومراقبتها، وهي موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (2–9) : التقييم المرتبط بتحقيق التحكم في التكاليف الجبائية داخل المؤسسة

السؤال	الجواب
1. هل تمارس مؤسستكم التسير الجبائي بطرق علمية مدروسة ؟	نعم تمارس التسيير الجبائي وفق قانون داخلي خاص بالشركة وقوانينها.
2. ما الذي يدل على إهتمام المؤسسة بالجانب الجبائي ؟	إلتزامها بتسديد الضرائب في آجالها المحددة .
3. هل يوجد في المؤسسة مصلحة متخصصة بمعالجة الضرائب بشكل مباشر ؟	نعم
4. هل يوجد في المؤسسة أشخاص مكلفين بمتابعة الضرائب بشكل مباشر ؟ و ما هي الإمكانيات التي توفرها المؤسسة من أجل متابعة الضرائب ؟	الإمكانيات هي الحصول على نسخة من العقود المبرمة وكراقبة الضرائب المفروضة
5. هل يوجد تعاون بين الموظفين المكلفين بالضرائب وبقية مصالح المؤسسة ؟	نعم
6. هل تقوم المؤسسة بإجراء دورات تكوينية للمكلفين بمتابعة الضرائب؟	نعم
7. هل يتم اختيار المكلفين بالضرائب وفقا لخبراتهم في مجال الاختصاص؟	نعم
8. هل يقوم المكلفين بالضرائب بتحديث معلوماتهم الضريبية؟	نعم وفق القوانين الجبائية السائدة
9. هل تملك المؤسسة القدرة و الاستعداد للتعامل مع التغيرات الحاصلة في معدلات و أنواع الضرائب؟	نعم
10. هل تجري المؤسسة دراسة تحليلية دورية على أثر الضرائب عليها؟	نعم لتجنب المؤسسة وقوعها في عبئ ضريبي
11. هل تحاول المؤسسة تقليل الآثار السلبية الناتجة عن ضرائب معينة؟	نعم
12. هل يمتلك موظفي المؤسسة وعي بأهمية متابعة الضرائب ؟	نعم
13. هل تقوم المؤسسة بتكوين ملف جبائي خاص بتصريحاتها الجبائية ؟ و ما هي الوثائق المكونة له ؟	نعم التصريحات الجبائية الشهرية G50 والميزانية الجبائية السنوية
14. في حالة حصول المؤسسة على امتيازات جبائية هل تقوم بتكوين ملف خاص بها ؟	نعم
15. هل تؤدي المؤسسة كل التزاماتها الجبائية في أجالها القانونية؟	بالتأكيد حتى تتفادى غرامات التأخير

16.هل سبق و ان أجرت المؤسسة مراجعة جبائية؟	نعم سنويا
17.هل سبق للمؤسسة و أن تعرضت لرقابة جبائية؟	نعم ولكن على مستوى مركزي

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على المقابلة والأسئلة الشفهية

نلاحظ من خلال أجوبته وجود خلية خاصة بالجباية على مستوى المؤسسة تابعة لقسم المالية والمحاسبة، حيث تتمثل وظيفتها الأساسية متابعة مختلف الضرائب والرسوم المكلفة بها المؤسسة والتصريح بها في الأجال المحددة والقانونية.
نستنتج مما سبق بأن الفرضية الثانية محققة "تطبيق التسيير الجبائي محكم في المؤسسة تساهم كفيل بتحقيق التحكم في التكاليف الجبائية ".

المبحث الثالث : تحليل ومناقشة النتائج

في هذا المبحث سوف نحاول تحليل ومناقشة نتائج الدراسة ومحاولة ربطها بالفرضيات للخروج بأهم الإستنتاجات المتوصل إليها.

المطلب الأول : تحليل نتائج الدراسة

تعتبر المؤسسة الوطنية لتأمين من المؤسسات العمومية وقع إختيارنا لهذه المؤسسة من منطلق أنها تتوفر فيها كل الظروف التي تساعدنا في دراسة موضوع تحليل التكاليف الجبائية، وبالتالي توقعنا وجود ارتفاع في التكاليف جبائية ذات مصادر داخلي في هذه المؤسسة، فقمنا بتحليل هاته المصادر بداية من الوضعية المالية ثم بعد ذلك الوضعية الجباية للوقوف على مدى صحة فرضيات دراستنا، وتم التوصل إلى مايلي :

- ✓ تخضع المؤسسة الجهوية لتأمين لنظام حقيقي في تحديد الربح الضريبي، وأنها تمارس تسيير جبائي جيد لإلتزامها بتحقيق أهدافها على أكمل وجه؛
- ✓ تلتزم شركة التأمين بمجموعة من الضرائب والرسوم وكل هذه الضرائب تتم في آجالها دون تأخير منها لتجنب العقوبات .
- ✓ يعتبر العامل البشري العنصر الفعال في عملية التسيير الجبائي؛
- ✓ لرفع من كفاءة الشخص المكلف بالضريبة عليه إجراء دورات تكوينية لكي يكون في المستوى الذي لا يجعلها عرضة لعقوبات وأعباء إضافية؛
- ✓ وجود إجراءات جبائية جيدة داخل المؤسسة لا تكفي لوحدها ، فعدم تسيير الضريبة يعتبر كذلك عامل مهم في تحديد كفاءة المسير الجبائي؛
- ✓ المؤسسة لم تتعرض لعقوبات فيما يخص التأخير أداء الضريبة ، لكون المسير الجبائي يمتلك كفاءة ومؤهلات فيما يخص تسيير الضرائب والرسوم؛
- ✓ تتمتع شركة التأمين saa بسلوك جبائي حسن إتجاه الإدارة الجبائية، لأنها تقوم بأداء جميع إلتزاماتها الجبائية من خلال إيداع جميع التصريحات الشهرية والسنوية بصفة منتظمة وفي الآجال المحددة لها قانونا؛
- ✓ تطبق المؤسسة أحسن تسيير جبائي وفق قوانين داخلية خاصة بها؛
- ✓ أساس التسيير الجبائي المحكم والفعال هو المسير الجبائي الذي يتمتع بالكفاءات والمؤهلات العلمية التي تؤدي به إلى تدارك الأخطار في المؤسسة لكونه على إطلاع دائم بالمستجدات في القوانين والتشريعات الجبائية؛
- ✓ تعتبر الضريبة عبئ يجب معرفة كيفية تسييرها؛

- ✓ التسيير الجبائي الفعال يؤدي إلى تدني في التكاليف الجبائية؛
- ✓ التسيير الجبائي يمثل صورة المؤسسة؛

المطلب الثاني : إختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

سنتطرق في المطلب أهم الفرضيات التي قمنا بإختبارها والتأكد من صحتها.

بالنسبة للفرضية الأولى **"كفاءات ومؤهلات المسير الجبائي تمثل دورا هاما في تقليل التكاليف الجبائية"** وذلك بناءا على المقابلة التي قمنا بها معى المسير على مستوى المؤسسة والأسئلة المطروحة عليه في الجداول رقم (2-3) و (2-4)، (2-5)، (2-6)، (2-7)، (2-8)، حيث تمثل معارف المسير تأكد صحة الفرضية بالرغم من محدودية معارف المسير حول الرقابة الجبائية، حيث توصلنا للنتائج التالية:

- المسيير الجبائي في المؤسسة لديه كفاءة علمية عالية؛
- المسيير في المؤسسة على علم بكافة الضرائب والرسوم التي يتضمنها قانون المالية؛
- المسيير في المؤسسة يقوم بتخطيط من خلال وضع إستراتيجية لسير العمل في المؤسسة.

بالنسبة للفرضية الثانية " **تطبيق تسيير جبائي محكم في المؤسسة كفيل بتحقيق التحكم في التكاليف الجبائية** " من خلال الإجابات المبنية في الجدول رقم (02-09) الذي يوضح وجود إجراءات جبائية داخلية جيدة (تسيير جبائي محكم) تتم بشكل جيد ويساهم في تقليل حجم الأخطاء المرتكبة جبائيا ومنه تقليل من التكاليف الجبائية محتملة الحدوث، وعليه نتأكد صحة هذه الفرضية، حيث توصلنا الى النتائج التالية:

- التسيير الجبائي في المؤسسة عالي الدقة؛
- المؤسسة تقوم بمتابعة مختلف الضرائب والرسوم والتصريح بها في الآجال المحددة قانونا؛
- المؤسسة تقوم بتأهيل جميع المكلفين بالضريبة حيث يتم إختيارهم وفق خبرتهم.

بالنسبة للفرضية الثالثة " **زيادة حجم نشاط المؤسسة يساهم في زيادة حجم التكاليف الجبائية** " من خلال قيامنا بتحليل الوضعية المالية والوضعية الجبائية للمؤسسة من خلال الجداول المبنية اعلاه(02-02)،(02-03)، نلاحظ انه عندما يكون رقم أعمال المؤسسة مرتفع تكون التكاليف الجبائية مرتفعة، والعكس صحيح، وبالتالي فحجم نشاط المؤسسة هو الذي يتحكم في بعض العوامل الداخلية الاخرى، وعليه نتأكد من ثبات هذه الفرضية.

خلاصة الفصل :

خلال دراستنا الميدانية التي قمنا بها بإجراءها على شركة الجهوية التأمين saa بورقلة، التي إعتمدنا فيها على المقابلة معى المسييرين وإطارات في المؤسسة، ومن خلال إطلاعنا على التصريحات والوثائق تبين لنا أنا العامل الفعال الذي يتحكم في العبئ الضريبي وتدارك الأخطار في الوقت المناسب داخل المؤسسة هو العامل البشري، من خلال الإلتزام بالتشريعات الجبائية وهو مايعكس التسيير الجبائي المحقق على مستوى المؤسسة.

الخاتمة

خاتمة :

تهدف أي مؤسسة إلى تعظيم أرباحها من خلال التطوير في قدراتها المالي، ويتجلى ذلك من خلال التحكم في تكاليفها المختلفة، ومن أهمها التكاليف الجبائية التي زاد الاهتمام بها من خلال سعي المؤسسات الكبرى إلى النشاط في الجنات الضريبية أو البحث عن الأداة المثلى لتقليل من التكاليف الجبائية.

تتمثل هذه الأداة المثالية في التسيير الجبائي، فدوره الأساسي هو التحكم في التكاليف الجبائية من خلال تقليصها لحدها الأدنى، حيث يعتبر التسيير الجبائي أداة وقائية تمكن المسير من تخفيض التكاليف الجبائية الداخلية، وعلى هذا الأساس كان الهدف الرئيسي من دراستنا هو ربط العلاقة ما بين التسيير الجبائي الفعال والتكاليف الجبائية المتوقعة الحدوث من خلال ذلك جاءت الإشكالية المعالجة وهي : **كيف تساهم الممارسات الجبائية في تدنية التكاليف الجبائية؟**

وبالتالي فإن الحكم على فعالية التسيير الجبائي يبدأ من خلال تحليل داخل المؤسسة، للوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف، إنطلاقا من هذه الفكرة قمنا في دراستنا بتقييم فعالية التيسير الجبائي داخل المؤسسة، ووقع إختيارنا على المؤسسة الجهوية للتأمين saa بورقلة، وذلك إنطلاقا من العامل البشري لأنه العنصر الفعال في عملية التسيير، ولا يتم إستغلاله إلا إذا كان المكلف بتسسير الضريبة يتميز بمستوى معرفي للنصوص الجبائية، وتطبيقها بطريقة صحيحة.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الإنعكاسات التي تكون في حالة وجود تسيير جبائي مؤثر وفعال على التقليص من التكاليف الجبائية وعلى ضمان بقاء المؤسسة.

حيث قسمت الدراسة إلى فصلين إثنين الفصل الأول تضمن الإطار النظري للتسيير الجبائي وأهم التكاليف الجبائية في مؤسسات التأمين، والفصل الثاني عبارة عن دراسة ميدانية على مؤسسة التأمين saa بورقلة، إنطلاقا من هذا التقسيم تم إستخلاص مجموعة من النتائج وإختبار مدى صحة الفرضيات المقترحة.

الفرضية الأولى : كفاءات ومؤهلات المسير الجبائي تمثل دورا هاما في تقليل التكاليف الجبائية.

من خلال قياسنا للمكتسبات القبلية للمسير الجبائي وبناءا على أجوبته في المقابلة، وقياسنا لحجم الضرائب والرسوم المدفوعة توصلنا إلى أن المؤسسة تتحمل أي عقوبات أو تأخر في آداء الضريبة تم التأكد من صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية : تطبيق تسيير جبائي محكم في المؤسسة كفيل بتحقيق التحكم في التكاليف الجبائية.

بناءا على هذه الفرضية ومن خلال التقييم المرتبط بوجود إجراءات جبائية داخلية جيدة، وإيجادنا بأن المسيرين يقومون بمهامهم بشكل جيد كفيل بتحقيق تحكم في التكاليف الجبائية، ومنه نتأكد من صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة : زيادة حجم نشاط المؤسسة يساهم في زيادة حجم التكاليف الجبائية.

إنطلاقا من قيامنا بتحليل الوضعية المالية والجبائية للمؤسسة، لاحظنا عندما يرتفع رقم أعمال المؤسسة ترتفع التكاليف الجبائية والعكس صحيح، وبالتالي فإن حجم نشاط المؤسسة يتأثر في حجم التكاليف الجبائية وبالتالي نتأكد من صحة هذه الفرضية.

توصيات الدراسة :

من خلال النتائج المتوصل اليها يمكن أن نوصي بمايلي :

- ✓ تطبيق تسيير جبائي محكم كفيل بتحقيق التحكم في التكاليف الجبائية؛
- ✓ الرفع من مستوى الثقافة الجبائية للمسيرين من خلال تكوين وتربصات؛
- ✓ ضرورة الاهتمام بالقوانين الجبائية والتشريعات، من أجل الإستفادة من الإختيارات والإمتيازات الجبائية؛
- ✓ إدراج العامل الضريبي في إستراتيجية وأهداف المؤسسة؛
- ✓ وضع الجباية في أجندة المؤسسة لتأكد من مصداقية المعلومات الجبائية المعلن عنها والتحكم في تكاليفها؛
- ✓ ضرورة فتح معاهد ودورات تدريبية لممارسي مهنة الجباية للتعرف أكثر على الممارسات الجبائية، ورفع مستوى فهم التدنيات الجبائية وكيفية عمل الآليات الجبائية والتأثيرات على الأداء المؤسساتي.

آفاق الدراسة :

يوجد مجالات أخرى نأمل أن يتطرق لها الباحثون وهي :

- ✓ تقييم التسير الضريبي في ترشيد القرار المالي،
- ✓ نظام المعلومات كأداة لتفعيل التسيير الجبائي؛

المراجع

أولا المراجع باللغة العربية :

الكتب :

1. رضا خلاصي، النظام الجبائي الجزائري الحديث، دار هومة، الجزائر، 2005.

المذكرات والاطروحات :

2. محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير وآثاره على المؤسسات ، مذكرة ماجستير غير منشورة: كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة 2002.

3. صابر عباسي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر 2011\2012 .
4. حميداتو صالح، دور المراجعة في تدنية المخاطر الجبائية، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2012.

المقالات :

5. صابر عباسي، محمد فوزي شعوبي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية دراسة لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة الجزائر، الباحث عدد 12 جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.

المحاضرات والملتقيات :

6. زرقون محمد، محاضرة في مقياس التسيير والمراجعة الجبائية، قاصدي مرباح ورقلة، سنة2018.
7. زواق الحواس، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد القرار، الملتقى الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة الجزائر، 14\15 أفريل، 2009 .

القوانين :

8. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة للجمهورية الجزائرية سنة 2018.
9. قانون الرسم على رقم الأعمال للجمهورية الجزائرية سنة 2018.

المواقع الإلكترونية :

10. موقع المديرية العامة لضرائب www.mfdgi.gov.dz
11. موقع المؤسسة الوطنية لتأمين www.saa.d

المقابلة الشخصية :

12. أوبيرا محمد السعيد، رئيس مصلحة المالية والمحاسبة، المؤسسة الوطنية لتأمين **saa** بورقلة، يوم 22 أفريل 2018.

ثانيا المراجع باللغة الأجنبية :

Les Theses :

13. Anis mouelhi،La gestion fiscal de l’entreprise (cas de tunisie).Mémoire de fin d’étudier cycle spécialisé en finance publique option fiscalité ،IEDF،2006

14. Ines menchaoui identification et impact des pratiques de gestionfiscale sur la performance fiscale des groupes, thèse en vue de l'obtention du titre de docteur en, de sociétés :une étude menée dans le contexte tunisien universite,sociétés» université de franche-comte ecole doctorale langages, espaces, temps, sciences de gestionle 15 janvier 2015, tunis el manar faculte des sciences economiques et de gestion de tunis .

الملاحق

الملحق رقم 01

BILAN CONSOLIDÉ (Actif) au 31.12.2014 (En DA)

ACTIF	note	Montant Brut N	Amort - Prov N	Montant Net N	Montant Net N-1
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif					
Immobilisations Incorporelles	A01	168 477 237,82	166 837 575,26	1 639 662,56	12 833 302,45
Immobilisations Corporelles				-	-
Terrains	A02	5 148 438 928,59	-	5 148 438 928,59	5 252 634 428,59
Batiments Exploitation	A03	6 886 612 615,85	1 481 375 456,65	5 405 237 159,20	5 493 160 491,28
Batiments Placement	A03	1 464 231 323,72	446 932 660,75	1 017 298 662,97	1 069 676 628,68
Autres immobilisations corporelles	A04	1 116 127 537,16	674 390 375,45	441 737 161,71	370 497 308,51
Immobilisations en Concession		-	-	-	80 720 087,74
Immobilisations en Cours		191 218 330,73	-	191 218 330,73	149 961 141,00
Immobilisations Financières				-	-
Titres mis en équivalence :				-	-
Autres participations et créances rattachées	A05	2 990 438 503,59	13 546 594,86	2 976 891 908,73	2 840 134 740,98
Autres Immobilisations Financières		45 239 797 193,21	-	45 239 797 193,21	44 501 739 510,56
Prêts et autres actifs financiers non courants		101 183 433,00	-	101 183 433,00	2 641 285,65
Impôts différés actif	A06	594 669 769,78	-	594 669 769,78	588 391 706,00
Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		7 332 318,54	-	7 332 318,54	9 273 370,77
TOTAL ACTIFS NON COURANT		63 908 527 191,99	2 783 082 662,97	61 125 444 529,02	60 971 664 002,21
ACTIFS COURANTS					
Provisions Techniques d'Assurance	A07				
Part de la coassurance cédée		7 264 958,91	-	7 264 958,91	44 894 131,72
Part de la réassurance cédée		1 852 851 467,52	-	1 852 851 467,52	1 719 482 893,68
Créances et Emplois assimilés	A08			-	-
Cessionnaires et Cédants débiteurs		474 479 294,66	-	474 479 294,66	453 128 085,66
Assurés et intermédiaires d'assurance débiteurs	A09	2 840 361 520,79	128 353 804,79	2 712 007 716,00	2 064 971 407,92
Autres débiteurs		1 502 586 896,46	35 257 834,30	1 467 329 062,16	1 471 766 263,46
Impôts et assimilés		807 718 468,34	-	807 718 468,34	868 544 346,07
Autres créances et emplois assimilés	A10	105 425 160,11	-	105 425 160,11	95 938 969,27
Disponibilités et Assimilés				-	-
Placements et autres actifs financiers courants (sauf 509 - versmt restant à effectuer)	A11	157 577 978,00	-	157 577 978,00	675 000 000,00
Trésorerie (sauf 519 - concours bancaires courants)	A12	2 065 447 164,54	-	2 065 447 164,54	2 516 243 579,77
TOTAL ACTIF COURANT		9 943 712 909,83	163 611 639,09	9 780 101 270,74	9 909 169 677,55
TOTAL GENERAL ACTIF		73 722 240 101,82	2 946 694 302,06	70 775 545 799,76	70 880 833 679,76

BILAN CONSOLIDÉ (Passif) au 31.12.2014 (En DA)

PASSIF	note	Montant	Montant
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis ou capital social ou fonds de dotation	P01	20 000 000 000,00	20 000 000 000,00
Capital souscrit non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	P01	7 489 285 245,39	5 764 384 523,40
Ecarts de réévaluation			
Ecart d'équivalence			
Autres capitaux propres - Report à nouveau	p02	-104 195 500,00	-
Résultat de l'exercice	P02	3 228 673 229,19	3 224 900 721,99
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		**30 613 762 974,58**	**28 989 285 245,39**
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes assimiles	P03	1 213 802,88	1 213 802,88
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes		-	80 720 087,74
Provisions réglementées	p04	1 923 751 790,81	1 837 627 226,16
Provisions et produits constatées d'avance (sauf 155)	P04	1 888 412 902,92	1 733 963 374,25
Fonds de valeurs reçus des réassureurs	P05	1 425 343 170,67	1 379 566 485,87
TOTAL II - PASSIFS NON COURANTS		**5 238 721 667,28**	**5 033 090 976,90**
PASSIFS COURANTS			
Provisions directes	P06	28 551 918 146,88	28 282 768 208,72
Acceptations		308 798 667,36	161 540 198,81
Cessionnaires et Cédants créditeurs	P07	1 072 123 162,47	1 661 316 235,72
Assurés et intermédiares d'assurance créditeurs	P08	478 188 763,65	423 516 557,43
Impôts crédit	P09	1 419 772 674,80	2 087 444 127,99
Autres Dettes (sauf 444-445-447)	P10	3 091 196 100,34	3 637 285 308,54
Trésorerie Passif	P11	1 063 641,30	5 386 820,26
TOTAL III - PASSIFS COURANTS		**34 923 061 157,40**	**36 259 257 457,47**
TOTAL GENERAL PASSIF		**70 775 545 799,26**	**70 281 633 679,76**

BILAN CONSOLIDÉ

(Actif) au 31.12.2015

ACTIF	NOTE	Montant Brut 31/12/2015	Amort - Prov 31/12/2015	Montant Net 31/12/2015	Montant Net 31/12/2014
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif					
Immobilisations Incorporelles	A01	261 096 230,82	70 263 717,06	190 832 513,76	1 639 662,56
Immobilisations Corporelles				-	-
Terrains	A02	5 150 464 528,59	-	5 150 464 528,59	5 148 438 928,59
Bâtiments Exploitation	A03	7 042 520 894,20	1 671 234 099,69	5 371 286 794,51	5 405 237 159,20
Bâtiments Placement	A03	1 464 231 323,72	500 598 075,53	963 633 248,19	1 017 298 662,97
Autres immobilisations corporelles	A04	1 256 298 661,83	757 225 789,36	499 072 872,47	441 737 161,71
Immobilisations en Concession		-	-	-	-
Immobilisations en Cours		70 987 604,98	-	70 987 604,98	191 218 330,73
Immobilisations Financières					
Titres mis en équivalence		-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées	A05	3 151 804 925,30	139 779 828,42	3 012 025 096,88	2 976 891 908,73
Autres Immobilisations Financieres		45 646 291 146,26	-	45 646 291 146,26	45 239 797 193,21
Prêts et autres actifs financiers non courants		280 330 359,12	-	280 330 359,12	101 183 433,00
Impôts différés actif	A06	622 772 405,27	-	622 772 405,27	594 669 769,78
Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		8 986 239,95	-	8 986 239,95	7 332 318,54
TOTAL ACTIFS NON COURANTS		64 955 784 320,04	3 139 101 510,06	61 816 682 809,98	61 125 444 529,02
ACTIFS COURANTS					
Provisions Techniques d'Assurance	A07				
Part de la coassurance cédée		7 885 862,91	-	7 885 862,91	7 264 958,91
Part de la réassurance cédée		2 315 984 340,05	-	2 315 984 340,05	1 852 851 467,52
Créances et Emplois assimilés	A08				
Cessionnaires et Cédants débiteurs		632 256 010,94	-	632 256 010,94	474 479 294,66
Assurés et intermédiaires d'assurance débiteurs	A09	4 330 140 466,36	167 110 901,28	4 163 029 565,08	2 712 007 715,00
Autres débiteurs		3 847 920 000,41	32 623 485,51	3 815 296 514,90	1 467 329 062,16
Impôts et assimilés		878 017 106,34	144 719 683,34	733 297 423,00	807 718 468,34
Autres créances et emplois assimilés	A10	95 673 890,84	-	95 673 890,84	105 425 160,11
Disponibilités et Assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants	A11	691 479 571,14	-	691 479 571,14	157 577 978,00
(sauf 509 - versement restant à effectuer)					
Trésorerie (sauf 519 - concours bancaires courants)	A12	2 401 759 803,69	1 117 746,85	2 400 642 056,84	2 065 447 164,54
TOTAL ACTIFS COURANTS		15 201 117 052,68	345 571 816,98	14 855 545 235,70	9 650 101 270,24
TOTAL GENERAL ACTIF		80 156 901 372,72	3 484 673 327,04	76 672 228 045,68	70 775 545 799,26

BILAN CONSOLIDE (Passif) au 31.12.2015

PASSIF	NOTE	Montant 31/12/2015	Montant 31/12/2014
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis ou capital social ou fonds de dotation	P01	20 000 000 000,00	20 000 000 000,00
Capital souscrit non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	P01	9 113 762 974,58	7 489 285 245,39
Ecarts d'évaluation		160 366 421,71	-
Ecarts de réévaluation			
Ecarts d'équivalence			
Autres capitaux propres - Report à nouveau	P02	-	- 104 195 500,00
Résultat de l'exercice	P02	3 386 316 257,27	3 228 673 229,19
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		**32 660 445 653,56**	**30 613 762 974,58**
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes assimilés	P03	1 713 802,88	1 213 802,88
Impôts (différés et provisionnés)		-	-
Autres dettes non courantes		-	-
Provisions réglementées	P04	2 048 345 525,71	1 923 751 790,81
Provisions et produits constatés d'avance (sauf 155)	P04	1 649 854 733,60	1 888 412 902,92
Fonds de valeurs reçus des réassureurs	P05	1 892 958 968,98	1 425 343 170,67
TOTAL II - PASSIFS NON COURANTS		**5 592 873 031,17**	**5 238 721 667,28**
PASSIFS COURANTS			
Provisions directes	P06	28 086 372 738,11	28 551 918 146,88
Acceptations		270 806 054,06	308 798 667,36
Cessionnaires et Cédants créditeurs	P07	1 406 915 460,73	1 072 123 162,47
Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs	P08	544 475 863,07	478 188 763,65
Impôts crédit	P09	1 634 286 816,98	1 419 772 674,80
Autres Dettes (sauf 444-445-447)	P10	6 349 092 941,43	3 091 196 100,34
Tresorerie Passif	P11	126 959 486,57	1 063 641,90
TOTAL III - PASSIFS COURANTS		**38 418 909 360,95**	**34 923 061 157,40**
TOTAL GENERAL PASSIF		**76 672 228 045,68**	**70 775 545 799,26**

BILAN CONSOLIDÉ

ACTIF AU 31-12-2016

ACTIF	Note	N Montant Brut	Amort - Prov	Montant Net	Montant Net N-1
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif		-	-	-	-
Immobilisations Incorporelles		265 652 426,72	95 726 940,33	169 925 486,39	190 832 513,76
Immobilisations Corporelles					
Terrains		5 170 584 568,59	-	5 170 584 568,59	5 167 948 568,59
Batiments Exploitation		18 687 686 312,63	1 978 389 287,49	16 709 297 025,14	5 371 286 794,51
Batiments Placement		1 464 231 323,72	553 973 897,77	910 257 425,95	963 633 248,19
Autres immobilisations corporelles		1 477 713 830,49	977 241 687,36	500 472 143,13	522 052 995,31
Immobilisations en Concession		202 693 588,00	18 248 733,47	184 444 854,53	-
Immobilisations en Cours		161 543 130,11	-	161 543 130,11	74 630 864,98
Immobilisations Financiéres					
Titres mis en équivalence	A01	1 252 220 635,62	-	1 252 220 635,62	1 185 780 897,40
Autres participations et créances rattachées	A02	3 900 654 453,84	299 847 257,06	3 600 807 196,78	1 905 131 904,66
Autres Immobilisations Financieres		45 863 339 751,87	-	45 863 339 751,87	46 436 291 146,26
Prêts et autres actifs financiers non courants		285 063 418,29	-	285 063 418,29	336 659 734,12
Impôts différés actif		631 547 758,67	-	631 547 758,67	661 163 191,13
Fonds ou valeurs déposés auprés des cédants		6 900 893,60	-	6 900 893,60	8 986 239,95
TOTAL ACTIFS NON COURANTS		79 369 832 092,15	3 923 427 803,48	75 446 404 288,67	62 824 398 098,86
ACTIFS COURANTS					
Stocks		2 621 490,70	-	2 621 490,70	2 714 920,69
Provisions Techniques d'Assurance					
Part de la coassurance cédée		925 862,91	-	925 862,91	7 885 862,91
Part de la réassurance cédée		1 791 463 155,17	-	1 791 463 155,17	2 315 984 340,05
Créances et Emplois assimilés					
Cessionnaires et Cédants débiteurs		666 693 429,59	-	666 693 429,59	632 256 010,94
Assurés et intermédiares d'assurance débiteurs		5 604 216 477,57	446 425 344,31	5 157 791 133,26	4 163 029 565,08
Client		54 665 543,13	4 154 548,70	50 510 994,43	36 593 577,00
Autres débiteurs		2 861 835 006,63	36 612 265,17	2 825 222 741,46	3 813 953 510,97
Impôts et assimilés		2 256 317 949,24	144 719 683,34	2 111 598 265,90	764 957 217,88
Autres créances et emplois assimilés		107 854 660,75	-	107 854 660,75	95 673 890,84
Disponibilités et Assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants (sauf 509 - versmt restant à effectuer)		848 240 000,00	-	848 240 000,00	691 479 571,14
Trésorerie (sauf 519 - concours bancaires courants)		3 001 910 439,80	444 340,22	3 001 466 099,58	2 695 448 587,70
TOTAL ACTIF COURANT		17 196 744 015,49	632 356 181,74	16 564 387 833,75	15 219 977 055,20
TOTAL GENERAL ACTIF		96 566 576 107,64	4 555 783 985,22	92 010 792 122,42	78 044 375 154,06

38

BILAN CONSOLIDÉ

PASSIF AU 31-12-2016

PASSIF	Note	Montant N	Montant N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis ou capital social ou fonds de dotation		20 000 000 000,00	20 000 000 000,00
Capital souscrit non appelé	P01	-	-
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		11 399 426 605,54	9 500 840 622,17
Ecarts d'évaluation		173 109 142,47	160 366 421,71
Ecarts de réévaluation		-	-
Ecart d'équivalence	P02	410 043 082,68	393 006 557,95
Autres capitaux propres - Report à nouveau		10 440 008,04	10 131 057,17
Résultat de l'exercice	P03	3 387 342 882,63	3 565 461 418,62
Part de la société consolidante (1)		**35 359 481 705,28**	**33 609 543 963,28**
Part des minoritaires (1)		-	
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		**35 359 481 705,28**	**33 609 543 963,28**
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes assimiles		4 727 343 802,88	1 713 802,88
Impôts (différés et provisionnés)		14 813 222,92	15 447 683,71
Autres dettes non courantes (Droits du concédant)		1 627 444 854,53	-
Provisions réglementées (autres que les provisions techniques)		2 125 438 268,92	2 048 345 525,71
Provisions et produits constatées d'avance (sauf 155)		1 646 739 613,16	1 798 107 961,21
Fonds de valeurs reçus des réassureurs		1 406 044 383,73	1 892 958 968,98
TOTAL II - PASSIFS NON COURANTS		11 547 824 146,14	5 756 573 942,49
PASSIFS COURANTS			
Provisions Techniques d'Assurance			
Provisions sur opérations directes		26 737 213 162,58	28 086 372 738,11
Provisions sur Acceptations		409 468 674,00	270 806 054,06
Dettes et comptes rattachés			
Cessionnaires et Cédants créditeurs		2 314 632 023,14	1 406 915 460,73
Assurés et intermédiares d'assurance créditeurs		479 683 318,60	544 475 863,07
Fournisseurs		22 592 672,79	28 861 445,34
Impôts crédit		1 811 274 961,06	1 719 590 880,87
Autres Dettes (sauf 444-445-447)		13 265 657 333,52	6 494 275 319,54
Trésorerie Passif		62 964 125,31	126 959 486,57
TOTAL III - PASSIFS COURANTS		**45 103 486 271,00**	**38 678 257 248,29**
TOTAL GENERAL PASSIF		**92 010 792 122,42**	**78 044 375 154,06**

39

الملحق رقم 02

COMPTE DE RESULTAT CONSOLIDÉ (Actif) au 31.12.2014 (En DA)

DESIGNATION	Note	Opérations Brutes 31/12/2014	Cessions et Rétrocessions 31/12/2014	Opérations Nettes 31/12/2014	Opérations Nettes Exercice 2013
Primes acquises à l'exercice	R01	26 081 959 144,52	2 241 559 430,67	23 840 399 713,85	23 174 025 214,48
Prestations (sinistre) de l'exercice	R02	14 200 761 997,87	632 776 115,59	13 567 985 882,28	12 748 710 467,07
Commissions de réassurance	R02	-	-449 642 575,77	449 642 575,77	311 424 721,14
LA MARGE ASSURANCE/MARGE BRUTE	R03	**11 881 197 146,65**	**1 159 140 739,31**	**10 722 056 407,34**	**10 736 739 468,55**
Achats et services extérieurs		2 065 110 070,16	-	2 065 110 070,16	1 951 674 049,32
Charges de personnels		5 012 172 243,80	-	5 012 172 243,80	4 923 937 412,33
Impôts, taxes et versements assimilés		554 500 988,98	-	554 500 988,98	535 535 283,50
Production immobilisée		-	-	-	-
Autres produits opérationnels			186 612 303,02	-186 612 303,02	-302 475 494,59
Autres charges opérationnels		142 007 123,02	-	142 007 123,02	122 828 966,89
Dotations aux amortissement et pertes de valeurs		1 019 232 432,85	-	1 019 232 432,85	861 047 934,60
Reprise sur perte de valeur et provisions			229 492 885,54	-229 492 885,54	-100 887 681,30
RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL	R04	**3 088 174 287,84**	**743 035 550,75**	**2 345 138 737,09**	**2 745 078 997,80**
Produits financiers		1 566 566 327,79	-	1 566 566 327,79	1 599 814 107,22
Charges financiers		19 103 181,34	-	19 103 181,34	22 266 063,19
RESULTAT FINANCIER		**1 547 463 146,45**	-	**1 547 463 146,45**	**1 577 548 044,03**
RESULTAT ORDINAIRES AVANTS IMPOTS		**4 635 637 434,29**	**743 035 550,75**	**3 892 601 883,54**	**4 322 627 041,83**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires (IBS)		670 206 718,13	-	670 206 718,13	1 104 883 740,47
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires		-6 278 063,78	-	-6 278 063,78	-7 157 420,63
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**27 648 525 472,31**	**1 375 811 666,34**	**26 272 713 805,97**	**25 488 627 218,73**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**23 676 816 692,37**	**632 776 115,59**	**23 044 040 576,78**	**22 263 726 196,74**
RESULTAT ORDINAIRES		**3 971 708 779,94**	**743 035 550,75**	**3 228 673 229,19**	**3 224 900 721,99**
Eléments extraordinaires (produits) (*)		-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges) (*)		-	-	-	-
RESULTAT EXTRAORDINAIRES					
RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**3 971 708 779,94**	**743 035 550,75**	**3 228 673 229,19**	**3 224 900 721,99**

COMPTE DE RESULTAT CONSOLIDÉ au 31.12.2015

DESIGNATION	Note	Opérations Brutes 31/12/2015	Cessions et Rétrocessions 31/12/2015	Opérations Nettes 31/12/2015	Opérations Nettes 31/12/2014
Primes émises sur opérations directes		26 886 461 412,64	2 939 430 726,17	23 947 030 686,47	23 836 283 454,56
Primes acceptées		613 927 421,72	-	613 927 421,72	500 266 652,34
Primes émises reportées	-	375 021 000,89	- 16 535 242,10	- 358 485 758,79	- 459 558 246,08
Primes acceptées reportées	-	72 960 839,10	-	- 72 960 839,10	- 36 592 146,97
I- PRIMES ACQUISES A L'EXERCICE	**R01**	**27 052 406 994,37**	**2 922 895 484,07**	**24 129 511 510,30**	**23 840 399 713,85**
Prestations (Sinistres) sur opérations directes		15 457 891 060,97	1 335 346 526,96	14 122 544 534,01	13 454 737 071,62
Prestations (Sinistres) sur accéptation		3 249 487,22	- 238 507,93	3 487 995,15	113 248 810,66
II- PRESTATIONS (SINISTRES) DE L'EXERCICE	**R02**	**15 461 140 548,19**	**1 335 108 019,03**	**14 126 032 529,16**	**13 567 985 882,28**
Commissions reçues en réassurance		-	- 559 562 453,13	559 562 453,13	466 498 988,50
Commissions versées sur acceptations		-	18 224 330,12	- 18 224 330,12	- 16 856 412,73
III- COMMISSIONS DE REASSURANCE	**R02**	**-**	**- 541 338 123,01**	**541 338 123,01**	**449 642 575,77**
IV- LA MARGE ASSURANCE/MARGE BRUTE	**R03**	**11 591 266 446,18**	**1 046 449 342,03**	**10 544 817 104,15**	**10 722 056 407,34**
Achats et services extérieurs		2 471 209 437,96	-	2 471 209 437,96	2 065 110 070,16
Charges de personnels		5 065 681 366,65	-	5 065 681 366,65	5 012 172 243,80
Impôts, taxes et versements assimilés		511 207 876,49	-	511 207 876,49	554 500 988,98
Production immobilisée		-	-	-	-
Autres produits opérationnels	-	1 102 681 125,06	-	- 1 102 681 125,06	- 186 612 303,02
Autres charges opérationnelles		148 438 147,64	-	148 438 147,64	142 007 123,02
Dotations aux amortissements et pertes de valeurs		927 305 711,20	-	927 305 711,20	1 019 232 432,85
Reprise sur perte de valeur et provisions	-	175 997 413,22	-	- 175 997 413,22	- 229 492 885,54
V- RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL	**R04**	**3 746 102 444,52**	**1 046 449 342,03**	**2 699 653 102,49**	**2 345 138 737,09**
Produits financiers		1 595 987 504,34	-	1 595 987 504,34	1 566 566 327,79
Charges financières		18 736 608,32	-	18 736 608,32	19 103 181,34
VI- RESULTAT FINANCIER		**1 577 250 896,02**	**-**	**1 577 250 896,02**	**1 547 463 146,45**
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS		**5 323 353 340,54**	**1 046 449 342,03**	**4 276 903 998,51**	**3 892 601 883,54**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires (IBS)		918 690 376,73	-	918 690 376,73	670 206 718,13
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	-	28 102 635,49	-	- 28 102 635,49	- 6 278 063,78
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**29 927 073 036,99**	**2 381 557 361,06**	**27 545 515 675,93**	**26 272 713 805,97**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**25 494 307 437,69**	**1 335 108 019,03**	**24 159 199 418,66**	**23 044 040 576,78**
VIII- RESULTAT ORDINAIRE		**4 432 765 599,30**	**1 046 449 342,03**	**3 386 316 257,27**	**3 228 673 229,19**
Eléments extraordinaires (produits) (*)		-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges) (*)		-	-	-	-
XI- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**-**	**-**	**-**	**-**
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**4 432 765 599,30**	**1 046 449 342,03**	**3 386 316 257,27**	**3 228 673 229,19**

COMPTE DE RÉSULTAT CONSOLIDÉ

AU 31-12-2016

)ESIGNATION	Note	Montant N	Montant N-1
'rimes acquises à l'exercice	R01	23 858 278 213,32	24 126 527 802,55
'entes et produits annexes	R02	310 588 839,78	254 601 302,13
'restations (sinistre) de l'exercice	R03	12 095 157 437,41	13 472 107 348,40
:ommissions de réassurance		520 192 288,93	541 338 123,01
A MARGE ASSURANCE/MARGE BRUTE		12 593 901 904,62	11 450 359 879,29
,chats consommés et services extérieurs	R04	2 750 504 952,20	2 566 327 195,12
:harges de personnels		5 434 818 595,31	5 708 988 748,69
npôts, taxes et versements assimilés		563 356 246,90	537 811 970,83
,utres produits opérationnels	R05	335 598 971,81	1 098 906 914,51
,utres charges opérationnels		147 133 922,90	150 372 120,58
lotations aux amort/prov et pertes de valeur		1 677 102 977,94	998 329 687,44
eprise sur perte de valeur et provisions		168 060 692,19	181 083 387,45
ESULTAT OPERATIONNEL		2 524 644 873,37	2 768 520 458,59
roduits financiers		1 762 727 593,38	1 678 135 140,72
harges financiers		104 498 590,75	18 736 608,32
ESULTAT FINANCIER		1 658 229 002,63	1 659 398 532,40
ESULTAT ORDINAIRES AVANTS IMPOTS		4 182 873 876,00	4 427 918 990,99
npôts exigibles sur résultats ordinaires (IBS)		883 134 904,64	961 334 473,89
npôts différés (variations) sur résultats ordinaires		28 980 971,67	31 695 232,07
OTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		26 926 465 627,74	27 912 287 902,44
OTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		23 655 707 628,05	24 414 008 153,27
ESULTATS NET DES SOCIETES INTEGREES		3 270 757 999,69	3 498 279 749,17
ESULTATS NET DES SOCIETES MISES EN EQUIVALENCE	R06	116 584 882,94	67 181 669,45
ESULTATS NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE		**3 387 342 882,63**	**3 565 461 418,62**

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
الاهداء	I
الشكر.....	II
الملخص.....	III
قائمة المحتويات.....	IV
قائمة الجداول.....	V
قائمة الاشكال البيانية	VI
قائمة الملاحق.....	VII
قائمة الاختصارات والرموز.....	VIII
المقدمة.....	أ
الفصل الأول : الادبيات النظرية حول التسيير الجبائي والتكاليف الجبائية	1
تمهيد.....	2
المبحث الأول: الأدبيات النظرية	3
المطلب الأول: دراسة نظرية حول التسيير الجبائي	3
الفرع الأول: مفهوم التسيير الجبائي وأهم مميزاته.....	3
الفرع الثاني: أهداف ومبادئ التسيير الجبائي	5
الفرع الثالث : حدود التسيير الجبائي.....	6
المطلب الثاني : التكاليف الجبائية	7
الفرع الأول : أهم التكاليف الجبائية التي تصرح بها المؤسسة بصفتها تاجر.....	7
الفرع الثاني : أهم التكاليف الجبائية التي تصرح بها المؤسسة بصفتها مكلف حقيقي.....	10
الفرع الثالث : فعالية التسيير الجبائي.....	10
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية	13
المطلب الأول : قراءة للدراسات السابقة	13
الفرع الأول : الدراسات باللغة العربية.....	13
الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	14

المطلب الثاني : مقارنة بين الدراسات السابقة.....	15
الفرع الأول : أوجه التشابه.....	15
الفرع الثاني : أوجه الاختلاف.....	15
خلاصة	16
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية والتطبيقية.....	17
تمهيد	18
المبحث الأول : الطريقة ومجتمع الدراسة.....	19
المطلب الأول : الطريقة المستخدمة في الدراسة	19
المطلب الثاني : مجتمع وعينة الدراسة	19
المبحث الثاني : التحليل المالي والجبائي للمؤسسة	22
المطلب الأول : تحليل الوضعية المالية للمؤسسة	22
المطلب الثاني : تحليل الوضعية الجبائية للمؤسسة	25
المطلب الثالث : تقييم الوضعية الجبائية للمؤسسة saa ورقلة	27
الفرع الأول : التقييم المتعلق بالمسير الجبائي.....	27
الفرع الثاني : التقييم المتعلق بتحقيق التحكم في التكاليف الجبائية داخل المؤسسة	30
المبحث الثالث : تحليل ومناقشة النتائج	32
المطلب الأول : تحليل نتائج الدراسة	32
المطلب الثاني : إختبار فرضية الدراسة ومناقشتها	33
خلاصة الفصل	34
الخاتمة.....	35
المراجع.....	38
الملاحق.....	41
الفهرس.....	53